

مَنْشُورَات
مَجَلَّةُ دَرَأَسَاتِ الْخِلَاجِ وَالْمَجْزِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ
تَصْدُرُ عَنْ جَامِعَةِ الْكُوَيْتِ

١

التَّصْحِيحُ وَاشْرَافُهُ عَلَى الْبَيِّنَاتِ الْمَالِيَّةِ الْمُنَشُورَةِ لِلشَّرَكَاتِ الْكُوَيْتِيَّةِ الْمُسَاهِمَةِ

د. نُورُؤَيْمُفُ عَوْضُ الْعَادِلِي
أَسَاطِسُ اسْتِثْرَاءِ الْمَالِيَّةِ وَالْمُرَافَعَةِ
جَامِعَةُ الْكُوَيْتِ

د. نُورُ مُحَمَّدُ أَحْمَدُ الْعُظْمَةُ
مَدْرَسَةُ بَقْسِمِ الْمَالِيَّةِ وَالْمُرَافَعَةِ
جَامِعَةُ الْكُوَيْتِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

استرعت تقلبات القوة الشرائية للنقود في السنوات الاخيرة الكثير من اهتمام الباحثين لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية هامة على مستوى الوحدة الاقتصادية وعلى المستوى القومي . ولا شك أن مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد الى حد كبير على نوعية القرارات التي تتخذها تلك الأطراف . كما وأنه من المؤكد أن فاعلية عمليات اتخاذ القرارات من قبل هذه الأطراف تعتمد على الحصول على المعلومات الملائمة من العديد من المصادر ، ومن بينها المعلومات المالية المتوافرة عن نشاط الوحدات الاقتصادية وطبقا للنماذج التقليدية التي تستخدمها تلك الوحدات في اعداد البيانات المالية ، فان هناك قصورا واضحا في المحتوى الاقتصادي للبيانات المعدة نتيجة لعدم الأخذ في الحسبان الآثار المترتبة على تغيرات مستويات الاسعار .

ومن وجهة نظر محاسبية ، فهناك العديد من المقترحات التي قدمها الباحثون - والتي بدأ بعضها يجد طريقه الى حيز التطبيق العملي في بعض البلدان - والتي توصي بالأخذ ببعض النماذج المحاسبية لتعديل البيانات المالية التقليدية لكي تعكس أثر التغير في مستويات الاسعار . وقد كان ذلك محصلة الجهود المكثفة من قبل العديد من الجهات والمنظمات في تلك البلدان والتي ساندت الكثير من الجهود الاكاديمية التي بذلت وتبذل في دراسة التضخم وأثره على فاعلية البيانات المالية ، بغية التوصل

الى النظم المثل للمعلومات التي تصلح لاتخاذ قرارات رشيدة في ظل هذا المتغير الهام والذي أصبح سمة العصر .

ومن المؤسف ألا نجد في دولة الكويت اهتماما كافيا للتصدي لمثل هذا الموضوع وتحليل آثاره سواء على المستوى الاكاديمي او المهني . ففي ظل الظروف الخاصة بالاقتصاد الكويتي وحساسيته الشديدة لانعكاسات الموجة التضخمية العالمية ، يثار هنا التساؤل الرئيسي عما اذا كانت المعلومات المالية التي تتوافر حاليا عن أحد القطاعات الكبرى الذي يدير شؤون النشاط الاقتصادي وهو قطاع الشركات المساهمة الكويتية ، وكذلك المؤشرات المالية المستمدة من هذه المعلومات ، تصلح أساسا سليما لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على المستوى القومي . هل فيما يتوافر لدى القائمين على ادارة تلك الشركات المساهمة من معلومات عن أثر التضخم على البيانات المالية المنشورة ما يساعد في ترشيد السياسات السعرية واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية ورسم خطط توزيع الارباح ؟ هل يتمكن المستثمر في سوق رأس المال من استخدام المعلومات المالية المتوافرة حاليا طبقا للاساس التقليدي بطريقة تمكنه من تقدير درجات الربحية والمخاطرة النسبية بين الشركات المختلفة في ظل تقلبات القوة الشرائية للنقود ؟ هل تتوافر للجهات الحكومية البيانات المالية المناسبة - والتي تعكس آثار التضخم عن قطاع الشركات المساهمة - بغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى القومي ، مثال ذلك توجيه السياسات السعرية ، أو وضع التشريعات المنظمة للاستثمار في هذه الشركات او رسم السياسات الضريبية والنقدية ؟

ولا شك أن لمثل هذه التساؤلات وغيرها من الأهمية قدراً كافياً يحتم ضرورة تكثيف الجهود على المستوى الاكاديمي والمهني ، بغية تحسين انتاج البيانات المالية التي تلزم الشركات المساهمة

الكويتية بنشرها . ولن يتسنى ذلك دون الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على التضخم عند اعداد تلك البيانات .

ويتناول هذا البحث عرضاً تحليلياً للنماذج المحاسبية المقترحة لمعرفة أثر التضخم على البيانات المالية المنشورة ، وتطبيقاً لأحد تلك النماذج على البيانات الفعلية المعدة على الأساس المحاسبي التقليدي لأحدى الشركات المساهمة الكويتية . والهدف من ذلك هو تبيان مدى تأثير تلك البيانات بالتعديل المحاسبي لأثار التضخم ، والتوصل الى بعض الاستنتاجات المبدئية التي قد تصلح كأساس لمزيد من البحوث في هذا المجال ، ولتطوير التطبيق المحاسبي في الكويت .

وتحقيقاً لهذا الهدف ، سوف نتناول بالدراسة ما يلي : -

أولاً : النماذج المحاسبية المقترحة لاعداد القوائم المالية في ظل تقلبات مستويات الأسعار .

ثانياً : ملامح مشكلة التضخم في الاقتصاد الكويتي .

ثالثاً : دراسة حالة عملية لأثر التضخم على البيانات المالية المنشورة لأحدى الشركات المساهمة الصناعية الكويتية .

رابعاً : خلاصة وتوصيات .

النماذج المحاسبية المقترحة لاعداد القوائم المالية في ظل تقلبات مستويات الأسعار :

من المعلوم أن القوائم المالية التقليدية تتبع في اعدادها ما يسمى بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها Generally Accepted Accounting Principles والتي تقوم أساساً على اتخاذ تكلفة الحيازة الأصلية (التاريخية) أساساً لقياس الربح الدوري والقيم التي تظهر بها ممتلكات المنشأة والتزاماتها في المركز المالي .

ويرتبط بانتهاج أساس المحاسبة عن القيم التاريخية افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد من فترة لأخرى ، وكذلك عدم الأخذ في الحسبان أي تغير يطرأ على قيم أصول المنشأة إلا بعد أن تتحقق بالفعل ويتوافر عنه دليل موضوعي لا يقبل الشك^(١) . وفي ظل الفترات التي تتقلب فيها مستويات الأسعار ، فإن تطبيق مثل هذه القواعد التقليدية يؤدي الى اظهار ارقام محاسبية في القوائم المالية يشك كثيرا في مدى ملاءمتها للأغراض التي من أجلها تعد تلك القوائم المالية^(٢) . إذ ان من شأن تطبيق فرض ثبات القوة الشرائية للنقود - بينما في الواقع نلمس تقلبات هذه القوة الشرائية - أن يؤدي الى :

١ - انتهاج سياسة في تحديد الربح القابل للتوزيع على الملاك لا تضمن المحافظة على القوة الشرائية لحقوق الملاك أو القدرة الانتاجية للمنشأة .

٢ - تحديد الربح الدوري بناء على مقارنة الإيرادات الجارية بتكاليف الموارد الانتاجية على أساس اسعار فترات مضت وبالتالي لا يقدم مقياسا لكفاءة اداء المنشأة في ادارة عمليات المنشأة Operating Performance

٣ - اظهار الأصول بقيمتها الاصلية يترتب عليه أن إجمالي التكلفة سوف يظهر تجميعا لكميات من الأصول مشتراه بأسعار مختلفة ، بالاضافة الى أن إجمالي التكلفة لن يعكس القيمة الحقيقية لهذه الأصول سواء في استخدامها بواسطة المنشأة مستقبلا ، أو اذا شئنا التخلص منها بالبيع ، أو عند القيام باستبدالها .

٤ - ويترتب على اظهار الأصول (والخصوم) بقيمتها التاريخية عدم امكانية اظهار الارباح (الخسائر) التي لم تتحقق بعد ، ولكن نشأت نتيجة حيازة الأصول غير النقدية في فترات ارتفاع (انخفاض) مستويات الأسعار .

٥ - عدم امكانية الفصل بين الارباح (الخسائر) الناشئة عن العمليات العادية للمنشأة ، وبين تلك التي تنشأ عن حيازة الأصول غير النقدية ، وكذلك تلك التي تنشأ عن حيازة الأصول النقدية أو الاقتراض في فترات تقلبات مستويات الاسعار .

وتهدف النماذج المقترحة لادخال أثر التغير في مستويات الأسعار عند اعداد القوائم المالية الى تحقيق أحد الهدفين التاليين أو كلاهما معاً (٣) :

الأول : تعديل وحدة القياس المحاسبي Unit of Measure

فالوحدات النقدية الاصلية Nominal Money Units لا تصلح للمقارنات اذا تغيرت قوتها الشرائية من فترة لأخرى . ولذلك تقترح بعض النماذج اتخاذ الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية الموحدة Constant Money Units كوحدة للقياس . وعادة ما يتم ذلك عن طريق تعديل الوحدات النقدية الأصلية الى ما يقابلها من وحدات ذات قوة شرائية جارية Current Purchasing Power . ويؤدي هذا التعديل في وحدة القياس الى انتهاج مفهوم مختلف للمحافظة على رأس المال ، وبالتالي تعريف مختلف لذلك الرقم من الربح القابل للتوزيع والذي يضمن المحافظة على قيمة المنشأة (أو حقوق الملاك) بدون نقصان .

الثاني : تعديل أساس القياس المحاسبي Measurement Basis

وينعكس ذلك على اقتراح خواص أخرى للقيم المطلوب المحاسبة عنها بدلا عن القيمة التاريخية (Measurement Attribute) . وتقترح بعض هذه النماذج استبدال أساس التكلفة التاريخية للتعبير عن قيمة الأصل بأساس القيمة الاستبدالية أو صافي القيمة البيعية أو القيمة الحالية للمنافع التي

تعود على المنشأة من ملكية الأصل ، أو مزيج من هذه الطرق معا . ويترتب على تعديل أساس القياس اظهر قيم مختلفة للموارد التي تستنفذ في عمليات المنشأة (المصروفات) وبالتالي رقم الربح المحقق ، وفي نفس الوقت قيم مختلفة لتلك الموارد التي ما زالت تحتفظ بها المنشأة للعمليات المقبلة (الأصول) والتي تنعكس في القيم الظاهرة في المركز المالي . وفي نفس الوقت يترتب عليه اتباع أساس مختلف لتحقيق الإيرادات والأرباح لا يعتمد على المفهوم الضيق للتحقق Realization المتبع في النموذج المحاسبي التقليدي (٤) .

ولعرض المقترحات البديلة للقياس المحاسبي التاريخي ، وتقديمها للقارئ لتفهم طبيعة الفروق الجوهرية بين هذه النماذج البديلة وبين النموذج التاريخي ، نستخدم المثال المبسط التالي :

لنفترض أن إحدى المنشآت بدأت أعمالها في اللحظة الزمنية صفر بأصول متمثلة في أربع وحدات متماثلة من المخزون السلعي تكلفتها الأصلية في تلك اللحظة ٥٠٠ دينار للوحدة ، بالإضافة إلى نقدية قدرها ٦٠٠ دينار . وفي نهاية الفترة (لنسميها اللحظة الزمنية ١) قامت المنشأة ببيع ثلاث وحدات من المخزون بسعر ٩٠٠ دينار للوحدة نقداً . ولنفرض أيضاً أن المستويات العامة للأسعار خلال تلك الفترة (من اللحظة صفر إلى اللحظة ١) قد ارتفعت بمعدل ١٠٪ (أي أن القوة الشرائية لوحدة النقد قد انخفضت بما يعادل تلك النسبة) ، وكذلك فإن الأسعار للمخزون الذي تتعامل به المنشأة قد ارتفعت خلال تلك الفترة بمعدل ٣٠٪ . افترض أن المنشأة لم تجر أية عمليات أخرى ، كما لم تقم بتوزيع أية أرباح .

على سبيل التعميم يمكننا القول بأنه إذا رمزنا لحقوق أصحاب المنشأة في بداية الفترة بالرمز ك . وفي نهاية الفترة بالرمز ١ ، وقيمة الأصول النقدية في بداية الفترة ن . ونهايتها

ن ١ ، وقيمة الاصول غير النقدية في بداية الفترة ل . ونهايتها
ل ١ ، فان الاهداف الرئيسية للبيانات الواردة في القوائم المالية
اظهار رقم صافي الربح (الخسارة) خلال الفترة وقيمة اصول
المنشأة وخصومها في نهاية تلك الفترة . واذا عرفنا الربح بصفة
عامة بأنه تلك الزيادة في قيمة المنشأة التي لو وزعت على الملاك ،
لتبقى ما يكفي للمحافظة على قيمة حقوق اصحاب المنشأة في
بداية الفترة ، فان رقم الربح خلال الفترة سوف يتمثل في
ح ١ = (ك ١ - ك ٠) (على فرض عدم اجراء توزيع ارباح
أو تعديل في رأس المال خلال الفترة) . وكذلك فان المركز المالي
للمنشأة في نهاية الفترة سوف يتمثل في ك ١ = ل ١ + ن ١ .

وتتمثل المشاكل الرئيسية للقياس المحاسبي بغرض التوصل
الى هذه القوائم ، اختيار الاساس المناسب لتقييم الاصول غير
النقدية في بداية الفترة ونهايتها - ل . ل - وكذلك في
مفهوم ما يكفي للمحافظة على حقوق اصحاب المنشأة في بداية
الفترة (ك .) . والاتي عرض للنماذج المحاسبية التي تتفاوت في
مفهومها لاساس القياس ووحدة القياس المتبعة في ظل تقلبات
مستويات الاسعار ، تطبيقا على المثال السابق :

اولا : نموذج القياس المحاسبي التاريخي

Historical Cost Accounting Model

في بداية الفترة فان حقوق اصحاب المنشأة هي
ك . ل = ن .

وتساوى ٢٠٠٠ + ٦٠٠ = ٢٦٠٠ دينار .

وفي نهاية الفترة فان الاصول تقيم بالتكلفة الاصلية (ثمن
الحيازة) للاصول غير النقدية التي ما زالت بحوزة المنشأة ولم
تستنفذ في عملياتها خلال الفترة ، بالاضافة الى قيمة الاصول
النقدية :

$$١ ك = ٥٠٠ + (٦٠٠ + ٢٧٠٠) = ٣٨٠٠ \text{ دينار}$$

وبالتالي فان صافي الربح خلال الفترة

$$١ ح = ١ ك - ١ ك = ٣٨٠٠ - ٢٦٠٠$$

$$= ١٢٠٠ \text{ دينار}$$

وعملياً، فان صافي الربح في النموذج المحاسبي يتم قياسه على أساس مقارنة الايرادات التي تحققت خلال الفترة (عادة بالبيع الفعلي) بما يقابلها من مصروفات ضرورية للحصول على هذه الايرادات . اذا رمزنا للايرادات المحققة بالبيع خلال الفترة بالرمز ١ ي ، والجزء من الاصول غير النقدية الذي استنفذ في سبيل الحصول على الايرادات (أي مصروفات الفترة) بما يعادل النسبة م كنسبة من الاصول غير النقدية لذا فان صافي ربح الفترة يعادل أيضا :

$$١ ح = ١ ي - م (ل .)$$

$$= ٢٧٠٠ - \frac{٢}{٤} (٢٠٠٠) = ١٢٠٠ \text{ دينار ، النتيجة المتوصل اليها سابقا .}$$

يلاحظ هنا أنه لو قامت المنشأة بتوزيع مبلغ معادل لصافي الربح المستخرج طبقا لهذا النموذج ، فانه سوف يمكن المحافظة على حقوق الملاك بقدر من الوحدات النقدية في آخر الفترة مساويا لتلك التي استثمرها الملاك في المنشأة :

$$١ ك - ١ ح = ٣٨٠٠ - ١٢٠٠ = ٢٦٠٠ \text{ دينار ،}$$

ولذا فان النموذج المحاسبي التقليدي يتخذ التكلفة الاصلية للاصول غير النقدية كأساس لتقييم تلك الاصول ، ويحافظ على عدد مساو للوحدات النقدية الاصلية لحقوق الملاك . ويترتب على ذلك اهمال الاخذ في الحسبان على الاطلاق التغير الذي طرأ على مستويات الأسعار سواء العامة منها أو تلك الخاصة المرتبطة بالاصول التي تستثمر فيها المنشأة أموالها .

**ثانيا : نموذج التكلفة التاريخية المعدلة
بالتغير في المستويات العامة للأسعار :**

General Price - Level Adjusted Historical Cost

يهدف هذا النموذج الى الاعتراف بأن الوحدة المستخدمة في القياس المحاسبي وهي الوحدة النقدية لا يمكن افتراض ثبات قيمتها من فترة لآخرى في ظل تقلبات مستويات الاسعار . وبالتالي يجب المحاسبة عن الاصول غير النقدية بوحدات لها نفس القوة الشرائية في نهاية الفترة عن طريق تعديل الوحدات النقدية الاصلية بالتغير في المستوى العام للأسعار خلال الفترة . وكذلك مقارنة كل من الايرادات والمصروفات معبرا عنها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية موحدة في نهاية الفترة^(٥) . وباستخدام الرموز السابقة ، وعلى فرض أن معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار هي س فان :

حقوق اصحاب المنشأة في بداية الفترة ، معبرا عنها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية في آخر الفترة تساوي ك . (١ + س) .
أي $2600 = (1,10) \times 2860$
حقوق أصحاب المنشأة في نهاية الفترة ك = ل + ن

الاصول غير النقدية بالوحدات ذات قوة شرائية جارية (في نهاية الفترة)

$$ل = ل . (١ + س) (١ - م)$$

$$= 2000 \times (1,10) \times \left(\frac{1}{4}\right) = 550$$

أما الأصول النقدية في نهاية الفترة فلا تحتاج الى تعديل حيث أنها تعبر عن القوة الشرائية الجارية ، وتساوي :

$$ن = ن . + ل = 600 + 2700 = 3300 \text{ دينار كما في النموذج التاريخي .}$$

$$\begin{aligned}
& \text{ولذا فان صافي الربح ح} = \text{ك} - \text{ك} . (١ + \text{س}) \\
& = (١ \text{ن} + ١ \text{ل}) - (١ \text{ن} + ١ \text{ل}) (١ + \text{س}) \\
& = \text{ل} . (١ + \text{س}) (١ - \text{م}) + \text{ن} . (١ + \text{س}) - ١ \text{س} \\
& \quad \text{ل} . \text{ن} - \text{ل} . \text{س} - \text{س} . \text{ن} - \text{س} \\
& = [١ \text{س} - \text{ل} . (١ + \text{س}) \text{م}] - \text{ن} . \text{س}
\end{aligned}$$

يلاحظ أن الجزء الاول من المعادلة السابقة عبارة عن مقارنة الايرادات بالمصروفات ، كلاهما معبر عنه بوحدات ذات قوة شرائية جارية (في نهاية الفترة) ، أي أنه لا يختلف عن أساس القياس التاريخي (لأن ل . م تمثل المصروفات كجزء من التكلفة الاصلية) ، ولكنه ينطوي على استخدام وحدات قياس مختلفة عن الوحدات النقدية الاصلية (ويتمثل ذلك في تحويل ل . م الى ل . م (١ + س) . أما الجزء الثاني من معادلة الربح هنا فيظهر جزءا من الارباح (الخسائر) ليس له مقابل في النموذج التقليدي ألا وهو (- ن . س) . ويطلق عليه أرباح أو خسائر حيازة الاصول النقدية في فترات تغير مستويات الاسعار

Purchasing Power Gain or Loss on Net Monetary Items

ويعبر هذا القدر عن أن المنشأة قد حققت خسارة نتيجة لاحتفاظها بقدر من النقدية (ن .) حتى نهاية الفترة بينما انخفضت القوة الشرائية للنقود خلال الفترة بالمعدل س . . والعكس صحيح بالنسبة للاقتراض (طويل أو قصير الاجل) اذ تحقق المنشأة ربحا نتيجة لالتزامها قبل المقرضين في نهاية الفترة بسداد التزاماتها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية منخفضة عن تلك التي حصلت بها على تلك القروض أصلا .

وبالتطبيق على ارقام المثال السابق فان هذا النموذج سوف يظهر صافي ربح عن الفترة مساويا لمبلغ ٩٩٠ (أي ٢٧٠٠ - ٢٠٠٠) (١ ، ١٠) (١/٤) - ٦٠٠ (١ ، ١٠) . ويشمل صافي الربح من العمليات (ي . ل - ل . (١ + س) م) ويعادل ١٠٥٠ بالاضافة

الى خسائر الاحتفاظ بالنقدية خلال فترة التضخم وقدرها ٦٠
(أي ٦٠٠ × ١٠ ، ٠) .

وفي هذه الحالة لو قامت المنشأة بتوزيع ما يعادل صافي الربح
على الملاك فان ذلك سوف يؤدي الى أن حقوق اصحاب المنشأة
بعد التوزيع سوف تصبح مساوية للقوة الشرائية للوحدات النقدية
التي استثمرها الملاك في المنشأة بداية :

$$ك - ١ ح = ك . (١ + س)$$

$$. (١٠ ، ١) ٢٦٠٠ = (٩٩٠ - ٣٣٠٠ + ٥٥٠)$$

الا انه ليس هناك اتفاق عام فيما يتعلق بقابلية أرباح حياة
صافي الاصول النقدية للتوزيع . وتعكس الاراء المختلفة هنا
مفاهيم مختلفة للمحافظة على رأس المال في فترات تقلبات
مستويات الاسعار (٦) .

ثالثا : نماذج القياس على أساس الاسعار الجارية

Current Value Accounting

تتناول هذه النماذج أساس تعديل أساس القياس المستخدم
في المحاسبة التقليدية الى أساس يعتمد على القيم الجارية (القيمة
الاستبدالية ، أو صافي القيمة البيعية للاصول) للمحاسبة عن
قيم الاصول في المركز المالي ، وتحديد الربح الدوري . ويهدف
هذا الاساس في جوهره الى الفصل بين (١) الربح من العمليات
Current Operating Income وهو عبارة عن معارئة
ايرادات الفترة بالتكاليف الجارية للموارد المستنفذة في انتاج هذه
الايرادات ، (٢) أرباح (خسائر) حياة الاصول غير النقدية
نتيجة لارتفاع (انخفاض) اسعار السوق الخاصة بتلك الاصول
خلال الفترة .

وباستخدام الرموز السابقة ، وبافتراض ان اسعار الاصول
غير النقدية قد ارتفعت بمعدل (ص) خلال الفترة :

$$\begin{aligned}
& [(م - ١) (ص + ١) . ل] = ١ ن + ١ ل = ١ ك \\
& \quad \quad \quad [١ ن + ١ ل] + \\
& + (م - ١) (ص + ١) . ل] = ١ ك - ١ ك = ١ ح \\
& \quad \quad \quad ١ ن - [١ ن + ١ ل] - ١ ل - ١ ن . ن . ل \\
& = [١ ن - ١ ل - (١ ن + ١ ل) م] + ١ ل . ص
\end{aligned}$$

والجزء الاول من المعادلة السابقة يعبر عن صافي الربح الجاري من العمليات ، والجزء الثاني يمثل ارباح حيازة الاصول غير النقدية ل . ص^(٧) . وبالتطبيق على الارقام السابقة :

١ ح = صافي الربح الجاري من العمليات + ارباح حيازة الاصول غير النقدية .

$$\begin{aligned}
& + [(\frac{٢}{٤}) (١,٣٠ \times ٢٠٠٠) - ٢٧٠٠] = \\
& \quad \quad \quad (٠,٣٠ \times ٢٠٠٠) \\
& ١٣٥٠ = ٦٠٠ + ٧٥٠ =
\end{aligned}$$

كما تظهر الاصول غير النقدية في المركز المالي بأسعار السوق الجارية :

$$\begin{aligned}
& + (م - ١) (ص + ١) . ل = ١ ن + ١ ل \\
& \quad \quad \quad ١ ك = (١ ن + ١ ل) \\
& ٣٩٥٠ = ٣٣٠٠ + ٦٥٠ =
\end{aligned}$$

وذلك يعكس زيادة في حقوق اصحاب المنشأة نتيجة لتحقيق صافي ربح من العمليات بالاضافة الى الارباح نتيجة للاحتفاظ بالاصول غير النقدية في فترات التضخم ، جزء من هذه الارباح تحقق Realised نتيجة لاستخدامها في انتاج الايرادات (١٥٠٠ × ٣٠ = ٤٥٠) والجزء الاخر لم يتحقق Unrealised حتى نهاية الفترة (١٥٠ × ٣٠ = ٤٥٠) :

$$ك = ١ + (١ - ل) (١ + ص) م + ل. ص$$

والواقع ان النماذج المقترحة للمحاسبة على اساس القيم الجارية تتفاوت في تطبيقها في هذه المعادلة حسب تعريفها للقيم الجارية (ل. ١ + ص) هل هي أسعار الاستبدال أو أسعار البيع ، وأيضا حسب مفهومها عن طبيعة أرباح الحياة (ل. ص) هل هي من طبيعة رأس المال أم من طبيعة الربح القابل للتوزيع^(٨) . اذ ان توزيع مبلغ معادل لصافي الربح النهائي سوف يكون من شأنه المحافظة على حقوق الملاك بعدد مساو للوحدات النقدية الاصلية :

$$ك - ١ ح = ٣٩٥٠ - ١٣٥٠ = ٢٦٠٠$$

بينما يرى البعض ضرورة اعتبار ارباح حياة الاصول غير النقدية كتعديل لرأس المال لكي يمكن المحافظة على « القوة الايرادية الفعلية » للمنشأة Physical Operating Capacity . وبالتالي فان الارباح القابلة للتوزيع هي فقط تلك المتعلقة بالربح الجاري من العمليات .

$$ك - ١ - [(١ - ل) (١ + ص) م] = ك. + ل. ص$$

$$٣٩٥٠ - ٧٥٠ = ٢٦٠٠ + ٦٠٠ = ٣٢٠٠ ،$$

وذلك يعادل ما يلزم للابقاء على نفس القدر من الموارد التي بدأت بها المنشأة اعمالها حسب الاسعار الجارية :

$$٣٢٠٠ = ٦٠٠ + (٦٥٠ \times ٤)$$

ولذلك فان الخلافات بين طرائق المحاسبة عن القيم الجارية تنبع أساسا من اختلاف النظرة الى طبيعة القرارات التي سوف تبني على استخدام الارقام الواردة في القوائم المالية ، وبالتالي اختلاف في مفهوم رأس المال الذي يجب الابقاء عليه للمحافظة على قيمة حقوق الملاك أو قيمة المنشأة ذاتها^(٩) .

رابعاً : المحاسبة عن التغير في مستويات الاسعار
العامة والخاصة معا (التغيرات النسبية) :

Accounting for Relative Price changes (General and Specific)

يقترح البعض ادخال أثر التغير في المستويات العامة للاسعار على نموذج المحاسبة عن القيم الجارية (التكلفة الاستبدالية او صافي القيمة البيعية) . ومن شأن ذلك امكانية فصل الارباح أو الخسائر المترتبة على الاصول والخصوم النقدية عن صافي الربح الجاري من العمليات وأرباح حيازة الاصول غير النقدية :

$$ح١ = ك١ = ك. (١ + س)$$

$$= (ل١ + ن١) - [(ل. + ن.) (١ + س)]$$

$$= [(ل. + ص١) (١ - م) + ن. + ي١]$$

$$- (ل. + ن.) (١ + س)$$

$$= [ي١ - ل. (١ + ص) م] + ل. (ص - س)$$

$$- ن. س$$

وتعتبر النتيجة الاخيرة عن أن صافي الربح النهائي يمكن تجزئته الى صافي الربح الجاري من العمليات والارباح الحقيقية نتيجة حيازة الاصول غير النقدية ل. (ص - س) (Real Holding Gain Loss ، مستبعدا منها أثر التغير في المستويات العامة للاسعار (Fictional Holding gain) ، بالاضافة الى ارباح (خسائر) حيازة الاصول النقدية (١٠) (- ن. س) .

يلاحظ هنا أن ادخال أثر التغير في المستويات العامة للأسعار على نموذج المحاسبة بالقيم الجارية لم يؤثر على جانب الأصول بالمركز المالي ، إذ أن جميع الأصول مقيمة بأسعارها الجارية كما هو الحال في النموذج السابق ، ولكن نموذج المحاسبة عن التغيرات النسبية في الأسعار يساعد في تحليل مكونات التغير الذي طرأ على حقوق الملاك بطريقة أكثر تفصيلاً من نموذج المحاسبة عن التغيرات في الأسعار الخاصة :

في نموذج المحاسبة عن التغيرات الخاصة فقط في الأسعار :

$$\begin{aligned} \text{ك} = \text{ن} + (\text{ص} + ١)(\text{م} - ١) + \text{ل} \\ \text{ك} + (\text{ل} - \text{ن}) + (\text{ص} + ١)(\text{م} - ١) \\ + \text{ل} \end{aligned}$$

وفي نموذج المحاسبة عن التغيرات النسبية (الخاصة والعامة) في الأسعار :

$$\begin{aligned} \text{ك} = \text{ن} + (\text{ص} + ١)(\text{م} - ١) + \text{ل} \\ \text{ك} + (\text{ل} - \text{ن}) + (\text{ص} + ١)(\text{م} - ١) \\ + \text{ل} \end{aligned}$$

ومنها نستنتج ان :

$$\begin{aligned} \text{ك} + \text{ل} = \text{ص} + (\text{ص} + ١)(\text{م} - ١) + \text{ل} \\ \text{ن} \end{aligned}$$

أي ان : ل. ص = ك. س + ل. (ص - س) -

ن. س

وذلك يعني أن الأرباح (الخسائر) من حيازة الأصول غير النقدية (ل. ص) يمكن تحليلها الى : ك. س : ما يلزم للمحافظة على القوة الشرائية العامة لحقوق الملاك أول الفترة + ل (ص - س) : الأرباح الحقيقية من حيازة الأصول غير النقدية بعد استبعاد اثر التغير في المستوى العام للأسعار خلال الفترة + (- ن. س) : أرباح (خسائر) حيازة صافي الأصول النقدية .

وهنا تختلف الآراء مرة ثانية حول أي من هذه المكونات يجب اعتباره من طبيعة رأس المال أو من طبيعة الربح الخاص بالفترة الذي يمكن توزيعه بدون انتقاص لقيمة حقوق الملاك أو قيمة المنشأة في آخر الفترة عن بدايتها .

فالبعض (Chambres, 1966) , (Edward and Bell, 1961) يعتبر أن ربح الفترة يعادل الربح الجاري من العمليات بالإضافة الى الأرباح الحقيقية لحيازة الأصول غير النقدية وكذلك أرباح (خسائر) حيازة الأصول النقدية :

$$ي. ل - ل. (١ + ص) م +$$

ل. (ص - س) - ن. س وذلك يعني الإبقاء على ما يعادل ك. (١ + س) في نهاية الفترة ، أي حقوق الملاك معبرا عنها بوحدات ذات قوة شرائية جارية .

والبعض (Mathews, 1968) يعتبر أن جميع أرباح الحيازة (الأصول النقدية أو غير النقدية) هي تعديل لرأس المال

Capital Adjustments يجب الابقاء عليها حتى تحافظ
 على القوة الفعلية للمنشأة Maintaining Physical Capacity أي أن الربح فقط هو (ى. - ل.
 (١ + ص) م) وبالتالي فإن حقوق الملاك التي يجب الابقاء
 عليها هي ك. (١ + س) + ل. (ص - س) -
 ن. س = ك. + ل. ص والبعض (Gynther, 1966) يرى
 أن الربح يتمثل في صافي الربح الجاري من العمليات ولكن بعد
 الأخذ في الحسبان الربح أو الخسارة من حيازة الأصول
 النقدية (١١) :

$$\begin{aligned} \text{ربح الفترة} &= (\text{ى.} - \text{ل.} (١ + \text{ص}) \text{ م}) - \text{ن. س} \\ &\text{وبالتالي فإن ما يلزم للمحافظة على حقوق الملاك يتمثل في :} \\ &= \text{ك.} (١ + \text{س}) - \text{ل.} (ص - \text{س}) \\ &\text{ك.} + \text{ل.} \text{ ص} + \text{ن. س} \end{aligned}$$

وبالتطبيق على ارقام المثال السابق فإن :

صافي الربح النهائي = صافي الربح الجاري من
 العمليات + الأرباح الحقيقية لحيازة الأصول غير النقدية +
 أرباح أو خسائر حيازة الأصول النقدية

$$\begin{aligned} &= ٧٥٠ + ٢٠٠٠ (٠,٣٠ - ٠,١٠) - ٦٠٠ (٠,١٠) \\ &= ١٠٩٠ \end{aligned}$$

حقوق اصحاب المنشأة آخر الفترة

$$ك = (١ + س) + صافي الربح النهائي$$

$$= ٢٦٠٠ (١,١٠) + (٧٥٠ - ٤٠٠ - ٦٠)$$

$$= ٣٩٥٠$$

وبالتالي لو وزعت ارباح معادلة لصافي الربح النهائي
(باعتبار الارباح الحقيقية لحيازة الاصول جزءاً من الدخل القابل
للتوزيع) فان ذلك يعني المحافظة على رأس المال في بداية الفترة
بوحدة ذات قوة شرائية جارية (٢٦٠٠ (١,١٠) .

أما إذا اعتبر الربح القابل للتوزيع هو ذلك الناتج من
العمليات بالاسعار الجارية فان ذلك يعني الابقاء على ما يعادل
ك. ل. ص = ٢٦٠٠ + ٦٠٠ = ٣٢٠٠ (أيضا تساوي
٣٩٥٠ - ٧٥٠) .

وإذا اخذنا في الحسبان خسائر حيازة الاصول النقدية ، فان
الربح القابل للتوزيع هو ٧٥٠ - ٦٠ = ٦٩٠ وذلك يضمن
الابقاء على ٣٩٥٠ - ٦٩٠ = ٣٢٦٠ كحقوق الملاك في نهاية
الفترة وذلك يساوي تماما الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية
الجارية التي تعادل حقوق اصحاب المنشأة في بداية الفترة
المتثلة في أربع وحدات من المخزون بالاضافة الى ٦٠٠ وحدة
نقدية بوحدة القوة الشرائية اول الفترة :

$$٣٢٦٠ = (١,١٠)٦٠٠ + (١,٣٠) \times ٢٠٠٠$$

جدول رقم (١)

القوائم المالية :			
قائمة الربح :	التكلفة التاريخية	التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستويات العامة للأسعار	الاسعار الجارية
الاسعار الجارية معدلة بالتغير في المستويات العامة للأسعار	الاسعار الجارية	التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستويات العامة للأسعار	الاسعار الجارية
٢٧٠٠	٢٧٠٠	٢٧٠٠	٢٧٠٠
١٩٥٠	١٩٥٠	١٦٥٠	١٥٠٠
٧٥٠	٧٥٠	١٠٥٠	١٢٠٠
٤٠٠	٦٠٠	—	—
٦٠ —	—	٦٠ —	—
١٠٩٠	١٣٥٠	٩٩٠	١٢٠٠
٦٥٠	٦٥٠	٥٥٠	٥٠٠
٣٣٠٠	٣٣٠٠	٣٣٠٠	٣٣٠٠
٣٩٥٠	٣٦٥٠	٣٨٥٠	٣٨٠٠

حقوق الملاك :			
٢٨٦٠	٢٦٠٠	٢٨٦٠	٢٦٠٠
١٠٩٠	٧٥٠	٩٩٠	١٢٠٠
	٦٠٠		
٣٩٥٠	٣٩٥٠	٣٨٥٠	٣٨٠٠

وحدة القياس المستخدمة :			
نقدية	قوة شرائية	نقدية	قوة شرائية
تاريخي	تاريخي	جارية	جارية
أساس القياس :	أسعار	أسعار	أسعار
	جارية	جارية	جارية

لا شك أن حالة التضخم التي تسود الاقتصاد العالمي أثرت بطريقة مباشرة على اقتصاديات الدول النامية ، والاقتصاد الكويتي ليس استثناء من ذلك . ولعل ذلك يفسر بصورة موضوعية اتجاه الدول النفطية الى زيادة اسعار نفطها لمواجهة موجة التضخم التي ما زالت في سباق تصاعدي يسود اقتصاديات الدول الصناعية والنامية مما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار الحقيقية للنفط الخام . وبالنسبة للكويت فإنه يمكن تتبع مؤشرات الهبوط في القيمة الحقيقية لأسعار النفط بالاستعانة بالرقم القياسي لأسعار صادرات النفط الخام الكويتي مقارنة بالرقم القياسي لأسعار الواردات الكويتية (جدول رقم ٢) .

جدول رقم (٢)

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
١٢٢,٦	١٢٤,٧	١١٣,٠	١٠٦,٦	١٠٠	الرقم القياسي لأسعار نفط الكويت (أ)
١٣٧,٥	١٢٤,٨	١١٤,٨	١١٢,٢	١٠٠	الرقم القياسي لأسعار واردات الكويت (ب)
٨٩,٢	١٠٠,٥	٩٨,٤	٩٤,٩	١٠٠	الرقم القياسي للسعر الحقيقي لنفط الكويت ١ ÷ ب

المصدر : بنك الكويت المركزي - التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٨ .

ص ٣٥

وكما يتضح من الجدول السابق فإن الدعوة التي تتبناها الدول النفطية لرفع اسعار نفطها لمواجهة حالة التضخم العالمي ، هي في الحقيقة دعوة للحفاظ على القوة الشرائية لمصدر الايرادات الرئيسي لهذه الدول ، وفي نفس الوقت المساعدة في خلق قاعدة اقتصادية انتاجية على أساس سليم عن طريق اخذ التغيرات في القوة الشرائية لمواردها من النفط في الحسبان في عملية التخطيط الاقتصادية .

التجارة الخارجية :

ان التجارة الخارجية تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الكويتي ، ويمثل النفط السلعة الرئيسية للصادرات ، بينما نجد ان الواردات تمثل المصدر الرئيسي لتغطية كافة احتياجات المجتمع والاقتصاد الكويتي من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والبضائع الأخرى المستوردة من كافة أنحاء العالم . ودولة الكويت تنتهج مبدأ حرية التجارة ، ولا تتعدى الرسوم الجمركية على غالبية البضائع المستوردة ٤٪ ، وفي نفس الوقت نجد ان هناك أنواعا عديدة من البضائع ، وعلى الأخص بعض المواد الغذائية معفاة كليا من الرسوم الجمركية .

ويمكن تفسير الزيادة المطردة في قيمة الواردات بعدة اسباب منها : (١٢)

١ - التضخم العالمي وأثره على اسعار واردات الكويت من الدول الصناعية المختلفة وإذا اعتبرنا سنة ١٩٧٣ كسنة أساس = ١٠٠ ، فاننا نجد ان الرقم القياس لأسعار واردات الكويت ظل في ارتفاع مستمر الى ان أصبح ١٦٤ في سنة ١٩٧٨ .

ب - ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وذلك ناتج عن التحسن الملحوظ في مستوى المعيشة في المجتمع الكويتي ، وما يستلزمه ذلك من زيادة مطردة في الواردات وخاصة السلع الاستهلاكية .

جدول رقم (٣)
التصنيف الاقتصادي للواردات

ملاحظات مشكلة التقييم في الانحصار الكونشيني	١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
السلع، سلعية	٣٩,١	١٥	٥١,٠	١٦	٧٩,٨	١٥	٦,٨٢	٢٦	٢٤٢,٦	٥٥	١,٧٠٣	٣٦	١٤٥,٦	٣٨
الوسيلة	٩٢,٣	٣٦	٣٧٠,١	٥٢	٨٧٠,١	٧٨	١,٧٠٨	٠,٢	٥٠,٨٢	٨٢	٠,١٦٣	١,١٦	١,٠١٨	٢,٣٨
الاستهلاكية	١٢٩,٣	٦٣	٨٧٧,٧	٧٣	٠,١١٦	٦٣	١,٨٦٨	٨٣	٦,٨٧٨	٠,٣	٣,٧٨٥	٧,٧٨	٥,٨٣٨	٧,٠٣
غير مصنفة	٥,٠	—	٣,٥	١	٣,٦	١	٣,٤	١	٠,١٩	٢	٣,٠١	٨,٠٧	٣,٥	١,٠٠
المجموع	١٢٩,٢	١٠٠	١,٠١٠	١٠٠	١,٥٥٤	١٠٠	٢,٨٢٢	١٠٠	٠,٨٧٢	١٠٠	١,٧٨٧	١٠٠	٦,٦٠٦	١٠٠

ج - حاجة الاقتصاد الكويتي للمزيد من السلع
الرأسمالية للمساعدة في خلق بنية أساسية اقتصادية مساعدة
لعملية التنمية الشاملة التي تسود المجتمع الكويتي ويتضح ذلك
من التصنيف الاقتصادي لواردات الكويت حيث نجد أن السلع
الرأسمالية زادت نسبتها من ١٥٪ سنة ١٩٧٢ الى ٢٤٪ في
النصف الأول من سنة ١٩٧٨ (انظر جدول رقم ٣) .

الاسعار ومستوياتها وتغيراتها في الاقتصاد الكويتي

أشرنا سابقا الى أن الأرقام القياسية لأسعار واردات الكويت في ارتفاع مستمر ، وحيث ان الكويت تعتمد على الاستيراد في سد معظم احتياجاتها ، فان ذلك له أثر مباشر على اتجاهات ومستويات الأسعار في السوق المحلي . وتشير الاحصائيات المنشورة الى هذه الحقيقة والتي تتضح من دراسة جدول (٤) وجدول (٥) التاليين

وكما هو واضح في جدول (٤) فان متوسط اسعار الصادرات لأهم عشرة دول مصدرة للكويت ، والتي تشكل في مجموعها ما نسبته حوالي ٧٤٪ من مجموع واردات الكويت ، قد ارتفع بنسبة ١٠,٩٪ عام ١٩٧٨ مقابل ٩,٦٪ / عام ١٩٧٧ . فأكبر ارتفاع في أسعار تلك الواردات كان للواردات من اليابان والتي تمثل حوالي ٢٠٪ من اجمالي واردات الكويت والمملكة المتحدة والتي تمثل حوالي ١٠٪ ، فلقد ارتفعت اسعار الواردات منهما عام ١٩٧٨ بما نسبته ٢٠,٨٪ و ١٧,٦٪ على التوالي .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن الزيادة في الأرقام القياسية للأسعار لأهم الدول المصدرة للكويت قد لا تنعكس بنفس الدرجة على الأرقام القياسية للأسعار المحلية في الكويت وذلك يرجع أساسا الى طريقة احتساب الأرقام القياسية بالكويت - وكما سيأتي فيما بعد - والتي تستبعد السلع الرأسمالية عند احتساب الأرقام القياسية لأسعار الجملة والأرقام القياسية لنفقة المعيشة .

جدول رقم (٤)
واردات الكويت من أهم عشرة مصادر (ألف دينار)

المصدر	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		النصف الأول ١٩٧٨	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
١ - اليابان	١٨٧,٦٠١	٨١	٥٥٣,١١١	٤١	٢٠١,٤٢٣	١٢	٢٧٥,٢٢٩	٨٠	٨١٦,٧٨١	٢٠
٢ - الولايات المتحدة	١٦١,٦١	٣١	٨٨٦,٢٤١	٧١	٧٠٤,٤٤١	٥١	٨٤١,١٦١	٣١	٦٤٣,٥٧	٣١
٣ - بريطانيا	٣٧,٢١٥	٧	٥٨٧,٨٠١	٤١	٤٤٦,٢٧٨	٧	٧١٢,٢٨١	٢٠	٦٣,٣٣٤	١٠
٤ - ألمانيا الغربية	٤٩,٥٧٥	١١	٠٠٠,٢٧٨	٢١	٨١٢,٣٠١	١١	١٨٦,٢٨١	٦	١٧٥,٧٥٥	٦
٥ - إيطاليا	١٨,٠٥٢	٣	٠٧٨,٣١١	٥	٤٢,٦٤٣	٣	٨٧٨,٦٤	٥	٢٧,٣٦١	٦
٦ - فرنسا	٦١,٠٧١	٣	٢٢٧,٢٢١	٣	٣٤٠,٥٠٥	٥	٥١٢,٢٤٣	٣	٢٣,٢٤٨	٤
٧ - الهند	١١٦,٢١١	٣	١٠٤,٤٠١	٨	٢٧,٢٧٨	٤	١٠٢,٢٥٥	٣	٦١,٦١٦	٣
٨ - تايلاند	٨,٥٢٤	٢	٥٦٦,١١١	٢	٢٠,٢٧٨	٢	٣٢٣,٢٤٣	٢	١٥,٦١٦	٣
٩ - كوريا الجنوبية	٥,٢٦٥	١	٦٨٦,٧٨١	١	٢٨,٢٧٨	٣	١٢,٢٨١	٦	١٥,٢٧٢	١
١٠ - الصين الشعبية	١٣,٦٥٢	٣	١٨٢,٢٨١	٢	٣٠,٢٨١	٢	٥٢١,٢٨١	٢	٧٠,٢٨١	٢
المجموع	٢٠٤,٩٧١	٨٦	٤٦٣,٢٦٥	١٨	٣٢٢,٢٤٣	٥٨	١٦١,٢٤٣	٤٨	٤٥٠,٢٤٣	٤٨
اجمالي الواردات	٤٥٥,٠٩١	١٠٠	٦٩٣,١٥٠	١٠٠	٣٦٦,٩٦١	١٠٠	٣٢٨,٠٥١	١٠٠	٦٠٦,٣٦٩	١٠٠

المصدر : بنك الكويت المركزي - التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٨ ص ١٢٣

جدول رقم (٥)
الارقام القياسية لاسعار صادرات اهم الدول المصدرة للكويت
(١٩٧٥ = ١٠٠)

%	التغير السنوي		١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	
	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦					
٢٠,٨	١٠,١	١,٠	١٣١,٧	١٠٩	٩٩	١٠٠	١٠٠	اليابان
٦,٧	٤,٨	٤,٠	١١٦,٣	١٠٩	١٠٤	١٠٠	٨٩	الولايات المتحدة
١٧,٦	١٤,٣	٢,٠	١٣١,٧	١١٢	٩٨	١٠٠	٨٦	المملكة المتحدة
١١,٥	١٠,٠		١٢٢,٧	١١٠	١٠٠	١٠٠	٨٩	المانيا الغربية
٧,١	٨,٩	١٢,٠	١٣٠,٧	١٢٢	١١٢	١٠٠	١٠٨	كوريا الجنوبية
٩,٦	١٣,٨	٦,٠	١١٧,٣	١٠٧	٩٤	١٠٠	٨٩	ايطاليا
٩,٠	٧,١	٢,٠	١١٤,٥	١٠٥	٩٨	١٠٠	٨٤	فرنسا
٥,٠	٦,٩	٢,٠	١١٤,٥	١٠٩	١٠٢	١٠٠	١٠٦	الصين
١٠,٤	١٠,٩	١,٠	١٢٣,٧	١١٢	١٠١	١٠٠	٨٩	هولندا
١١,٠	٩,٠		١٢١,٠	١٠٩	١٠٠	١٠٠	٩٢	بلجيكا

المصدر : بنك الكويت المركزي - التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٨ ص ٨٤

الأرقام القياسية للأسعار في الكويت

تشير الإحصائيات المنشورة عن الأرقام القياسية للأسعار (جدول رقم ٦) إلى أن هناك اتجاهًا عامًا بالزيادة في تلك الأرقام القياسية للأسعار وهذا يرتبط في الحقيقة بالأرقام القياسية لأسعار واردات الكويت والتي تتأثر إلى حد كبير بالأرقام القياسية للأسعار في الدول المصدرة للكويت .

جدول رقم (٦)

الرقم القياسي لأسعار الجملة	الرقم القياسي لنفقة المعيشة	
١٩٧٢	١٠٠, -	١٠٠, -
١٩٧٣	١١٧,٥	١٠٨,٤
١٩٧٤	١٣٥, -	١٢٢,٨
١٩٧٥	١٤٦,٣	١٣٣,٧
١٩٧٦	١٥٦, -	١٤٢,٧
١٩٧٧	١٦٥,٦	١٥٦,٦
١٩٧٨	١٦٥, -	١٦٧,٦

المصدر : وزارة التخطيط - الإدارة المركزية للإحصاء

الرقم القياسي لأسعار الجملة :

يعني الرقم القياسي لأسعار الجملة - بالطريقة المحتسب بها في الكويت - برصد التغيرات الدورية في أسعار سلع المستهلك التي يتم تداولها بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة . وتجدر الإشارة

هنا الى أن الطريقة التي تحتسب بها الأرقام القياسية لأسعار الجملة في الكويت يشوبها شيء من القصور يمكن تلخيصه بأن هذه الأرقام لا تعكس التغيرات التي تحدث في اسعار السلع غير المتداولة في مرحلة الجملة والتي تشمل السلع الرأسمالية والوسيلة والتي تمثل حوالي ٦٠٪ من اجمالي واردات الكويت ، كما انها لا تشمل السلع التي تشتريها الشركة الكويتية للتموين وتباع على مستوى التجزئة وفق الأسعار المدعومة من الدولة .

الرقم القياسي لنفقة المعيشة :

يعنى الرقم القياسي لنفقة المعيشة برصد التغيرات الدورية في اسعار سلع المستهلك والتي يتم تداولها بين المستهلك وتاجر التجزئة ويلاحظ أن هناك زيادة في الأرقام القياسية لنفقة المعيشة وان كان معدل الزيادة في السنوات الأخيرة قد انخفض بالمقارنة بمعدل التغير لعام ١٩٧٤ والذي بلغ ١٣,١٪ في حين كان ٧,٠٪ لعام ١٩٧٨ .

وهناك عدة اسباب محلية تؤدي الى زيادة الأسعار وارتفاع نسب التضخم - هذا علاوة على الأسباب الخارجية - ومن أهم الأسباب المحلية :

أ - الزيادة الكبيرة في كمية النقود المتداولة - السيولة النقدية - ونقص سبل الاستثمارات في القطاعات الانتاجية - والتي تمثل أمرا حيويا للاقتصاد الكويتي - الأمر الذي يؤدي الى زيادة كبيرة في الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات ومن ثم ارتفاع الأسعار .

ب - زيادة التكاليف تعتبر ايضا سببا رئيسيا حيث انها تنعكس على الأسعار ، ومن بين عناصر التكاليف التي طرأت عليها زيادة كبيرة نجد تكاليف النقل والشحن وأجور العمال والايجارات .

وتجدر الإشارة الى أن معدلات الزيادة في الأرقام القياسية
لنفقة المعيشة يجب أن تؤخذ ببعض التحفظات حيث أن هناك
عوامل أخرى تؤدي الى الحد من معدل زيادة الأسعار ومن أهم
هذه العوامل :

أ - سياسة الدعم الحكومي لبعض السلع وخاصة المواد
الغذائية ، وبالنظر الى قسم المواد الغذائية المشمولة بالدعم نجد
أن التغير في الرقم القياسي عام ١٩٧٧ كان ٧٪ في حين يقدر
ارتفاع هذا الرقم القياسي باستثناء الدعم بحوالي ١١٪ .

ب - زيادة القوة الشرائية للدينار مقابل بعض العملات
الرئيسية لأهم الدول التي يتم الاستيراد منها - حيث ارتفع متوسط
سعر صرف الدينار إزاء عملات ست شذول (الولايات)
المتحدة ، المملكة المتحدة ، كوريا الجنوبية ، إيطاليا ، فرنسا
الصين) - تمثل ما نسبته ٥٥٪ من واردات الكويت من أهم
عشرة دول - بنسبة تزيد على ٣٠٪ عام ١٩٧٨ عن العام
السابق ، مما أدى الى الحد من ارتفاع أسعار السلع المستوردة
من تلك البلدان .

السياسة المالية والنضج

مما لا شك فيه ان الزيادة في السيولة المحلية واستمرار هذه الزيادة بمعدلات اعلى من معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي من شأنه ان يزيد حدة التضخم سوءاً، وذلك عن طريق تصعيد توقعات ارتفاع الأسعار ، الأمر الذي يترتب عليه تشجيع الوحدات الاقتصادية المختلفة سواء أكانت افراداً ام مؤسسات على أن تنهج منهاجاً اقتصادياً مغايراً، في معظم الأحوال، لاستراتيجية الدولة الرامية الى تنمية الاقتصاد القومي وتوسيع قاعدته الانتاجية .

ولقد أثرت ظاهرة التضخم على الاقتصاد المحلي مؤخراً عن طريق احجام رؤوس الأموال الخاصة عن ارتياد المشاريع الانتاجية والطويلة الأمد والانغماس عوضاً عن ذلك في عمليات المضاربة الحادة في سوق الأراضي والاسهم وغيرها من التوظيفات غير المجدية اقتصادياً لعملية التنمية الشاملة بغية تحقيق عوائد سريعة . وقد كانت الآثار المباشرة للمضاربة في الأراضي ارتفاع الاجارات ثم انعكاس ذلك على مستويات الأجور . ومن الطبيعي ان يقود ارتفاع الأجور والأسعار الأخرى الى زيادة تكاليف المشاريع وصعوبة تنفيذها وبالأذات في القطاع الخاص . كذلك فان الزيادة المستمرة في الأسعار المحلية ستعقد عملية التخطيط واحتساب كلفة المشاريع ، والأهم من ذلك انها ستؤدي الى إضعاف القدرة التنافسية للصناعات المحلية امام منتجات الدول الأخرى مما سيكون له آثار سلبية على فرص قيام الصناعات المحلية التصديرية الضخمة التي تعتبر المرتكز الأساسي لتنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية في الاقتصاد الكويتي .

ومن هذا المنطلق فان البنك المركزي الكويتي قد عمل ، في حدود ما أتيح له من الطرق والوسائل ، على تنظيم وضبط التطورات النقدية والائتمانية والمصرفية في البلاد محاولاً توجيهها

الوجهة السليمة لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني ككل . ويمكن القول ايضا بأن السياسة النقدية التي انتهجها البنك في السنوات الأخيرة قد لعبت دورا ملموسا - لا سيما في سنة ١٩٧٧ - في التخفيف الى حد ما من حدة الضغوط التضخمية على الاقتصاد المحلي والمساهمة في وضع حد لعمليات المضاربة ، وذلك عن طريق تنظيم وترشيد السياسة الائتمانية للبنوك المحلية وضبط النزعة التوسعية الحادة في السيولة المحلية . ولا يخفى على أحد أن التضخم وموجاته الحادة تؤثر الى حد كبير على عملية الاستثمار وتحدث خللا في توجيه السياسة الاستثمارية .

ومن المؤكد ان التضخم يساعد على اظهار - ارباح طائلة في الوقت الذي قد يكون فيه الأداء للوحدة الاقتصادية دون مستوى الكفاية المنشود لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، كذلك فان التضخم يؤدي الى زيادة مصطنعة في مجال الوسطاء والسماسرة وتحويل الخبرة من النشاط الانتاجي المثمر الى مجالات المضاربة الغير منتجة والتي تزيد بدورها من حدة التضخم . هذا بالاضافة الى أن تسلل التضخم الى اقتصاديات العالم الثالث قد « جمد » كثيرا من المشاريع الانمائية ، وعطل مفعول دوران الاقتصاد الوطني دورته الطبيعية الكاملة (١٥)

وتحاول الدول النامية ربط أسعار المواد الأولية بأسعار السلع المصنعة تخفيفا لحدة الضغوط التضخمية على اقتصادياتها الا ان « رفض الدول الصناعية كمبدأ ربط أسعار المواد الأولية بأسعار السلع المصنعة ، يصيب مفاصل الاقتصاد الوطني للعالم الثالث بالصميم ، ويكاد يشل تسارع وتيرة مشاريعه الانمائية . فهو يفرض الأسعار الرخيصة للمواد الأولية ، ثم يعيد تصديرها للبلدان التي تملكها بأسعار مضاعفة عدة مرات . ومعنى ذلك فرض أعباء جديدة على الاقتصاد الوطني ، واستيراد التضخم ، وغلاء أسعار المواد المنتجة محليا » (١٦)

التضخم والشركات المساهمة الكويتية

لا شك ان قطاع الشركات المساهمة الكويتية يمثل قطاعا رئيسيا في حجم النشاط الاجمالي للاقتصاد الكويتي ، وبالتالي فان قوة هذا القطاع من قوة الاقتصاد الوطني ، وفي نفس الوقت فان أي خلل يصيب الاقتصاد الوطني نتيجة للتضخم فانه يؤثر بشكل مباشر على إقتصاديات الشركات المساهمة ، وبالتالي القاعدة الانتاجية المساعدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وحتى يمكن ترشيد القرارات الادارية المختلفة بهذا القطاع الحيوي نحو الوجهة السليمة فانه لا بد وأن تؤخذ آثار التضخم في الحسبان عند قياس كفاءة الأداء الاقتصادي لهذا القطاع بما يحقق سلامة البنية الاقتصادية لأحد القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي .

واذا كانت القوائم المالية - قائمة الدخل وقائمة المركز المالي - إحدى الوسائل التي يسترشد بها في قياس كفاءة أداء الوحدة الاقتصادية ، من حيث العائد الاقتصادي المحقق وكذلك المحافظة على رأس المال الاقتصادي - الحقيقي - فاننا لا بد وأن ندرس آثار التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية للشركات المساهمة حتى يمكن تحديد آثار التضخم على أداء هذه الوحدات الاقتصادية وبالتالي قياس كفاءة الأداء على أسس اقتصادية سليمة .

وتتميز عملية إعداد القوائم المالية للشركات المساهمة الكويتية بأنها تخضع في الأساس لبعض القوانين والنظم واللوائح الحكومية وذلك نظرا لغياب تنظيم مهني للمحاسبين يناظر الممارس

المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية او المملكة المتحدة أو الدول الصناعية الأخرى . ومع ذلك فإن الملاحظ ان المحاسبين المهنيين بالكويت يتبعون في الأساس بعضا من المبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة المتعارف عليها في تلك الدول . ويرد في تقارير مراقبي الحسابات عن القوائم المالية أن « القوائم المالية تم اعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة المتعارف عليها » هذا في حين انه لا يوجد حتى الآن معايير او مبادئ للمحاسبة متعارف عليها مهنيا او قانونيا في دولة الكويت .

وكان أول قانون ينظم مهنة المحاسبة في الكويت هو القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ والذي اخضع عملية الترخيص لممارسة مهنة المحاسبة لوزارة المالية والاقتصاد ، الا انه في سنة ١٩٦٥ تحولت عملية الترخيص الى وزارة التجارة والصناعة . ويتضمن القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٩ مادة تغطي المؤهلات والخبرة ومتطلبات اخرى يجب توافرها قبل منح الترخيص لممارسة مهنة المراجعة بدولة الكويت . وتشير المادة رقم ١٥ في القانون المذكور الى ان مراجعة الحسابات يجب ان تتم « وفقا لما تقتضيه القواعد المحاسبية ... » ، بدون ان تحدد هذه المادة او أية مواد اخرى القواعد الواجب استخدامها أو الاهتمام بها .

وبذلك يترك القانون المجال مفتوحا امام المتهنين في اختيار القواعد والمبادئ المحاسبية الأمر الذي يترتب عليه تفاوت في المعالجة المحاسبية من حالة لأخرى . وبذلك يهدر كثيرا من امكانية اجراء المقارنات بين البيانات المالية للشركات المختلفة ، هذا بالإضافة الى أن غياب معايير محددة لاداء عملية المراجعة قد يخلق صعوبة في الحكم على كفاءة الأداء المهني (١٧) .

دراسه حاله عملية لأثر التضخم على البيانات المالية المنشورة لاحدى الشركات المساهمة الكويتية :

نعرض في هذا الجزء من البحث تطبيقاً لأحد النماذج المقترحة لادخال أثر التضخم على البيانات المالية لاحدى الشركات المساهمة الكويتية . والهدف من دراسة الحالة العملية هو : أولاً : تبين مدى كفاية درجة الافصاح المتوافرة في البيانات المالية المنشورة عن الشركات الكويتية لتقدير أثر التضخم على نتائج الأعمال والمراكز المالية لهذه الشركات ، بشكل يمكن قارئ هذه القوائم المالية - وخاصة المحلل المالي .. من استنتاج اثر التضخم على الوضع المالي لهذه الشركات . ثانياً : تكوين فكرة مبدئية - في حدود ما يتوافر من معلومات من هذه الحالة - عن الأثر المحتمل لتعديل الأرقام التاريخية التي تنشرها الشركات الكويتية في قوائمها المالية بالتغير الذي يطرأ على الأسعار والقوة الشرائية لوحدة النقد في الاقتصاد الكويتي في السنوات الأخيرة .

وقد اختير هنا نموذج تعديل البيانات التاريخية بالتغير الذي يطرأ على القوة الشرائية العامة لوحدة النقد Historical Cost Adjusted for Changes in the General Price Level كأساس لدراسة هذه الحالة . وكما سبق ذكره ، فإن هذا النموذج لا يعدل من أساس المحاسبة التقليدي القائم على التكلفة التاريخية والمفهوم الضيق لتحقيق الإيرادات والأرباح قبل تضمينها في رقم الربح خلال الفترة . وإنما يهدف فقط الى تغيير وحدة القياس المستخدمة ، من الوحدات النقدية الأصلية (التاريخية) الى وحدات نقدية موحدة معبرة عن القوة الشرائية الجارية في تاريخ اعداد القوائم المالية . ويستخدم في اجراء هذا التعديل رقماً قياسياً معبراً عن التغير العام الذي لحق أسعار السلع والخدمات ، وبالتالي القوة الشرائية العامة لوحدة النقد خلال الفترة منذ تاريخ العملية التبادلية التي ترتبت عليها هذه

الوحدات النقدية الأصلية (سواء أكانت مرتبطة ببند من بنود الأصول أو المصروفات أو الإيرادات أو الالتزامات) حتى تاريخ تصوير القوائم المالية. ويعتقد البعض^(١٨) ، ان تطبيق هذا النموذج ، وان كان ما زال يواجه بعيوب الأساس التاريخي للمحاسبة ، الا انه يصلح كخطوة أولى في سبيل تعديل الأرقام المحاسبية التقليدية لكي تكون أساسا صالحا يمد قارئ القوائم المالية بما يحتاجه من معلومات تفيد في عمليات اتخاذ القرارات في ظل هذا المتغير الهام وهو التضخم . اذ يحتمل ان تكون معارضة ادارة المشروعات والمحاسبين الممارسين لتعديل الأساس المحاسبي التقليدي أقل حدة في حالة اقتراح نموذج المحاسبة عن التغيرات في المستويات العامة للأسعار عما عليه الحال بالنسبة للنماذج الأخرى . وهذا يفسر لماذا ان العديد من المقترحات والتوصيات التي صدرت بهذا الشأن من الهيئات المحاسبية المهنية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية وكندا قد أوصت بضرورة نشر قوائم ملحقة بالقوائم التقليدية تطبيقا لهذا النموذج^(١٩) . وبالإضافة الى ذلك ، فان من شأن تطبيق نموذج المحاسبة عن التغير في المستويات العامة للأسعار فصل ذلك الجزء من الأرباح (الخسائر) الناتجة عن حيازة الأصول والخصوم « النقدية » أثناء فترات التضخم او الانكماش ، كما سبق القول . وهذا البند من مكونات رقم الربح (أو حقوق الملاك) ليس له ما يناظره في النماذج المحاسبية الأخرى . ولذا فان أهمية معرفة نتائج تطبيق هذا النموذج قائمة سواء أكان تطبيق هذا النموذج قائما بذاته (في ظل الأساس التاريخي) ، او بالإضافة الى تطبيق نماذج المحاسبة عن القيم الجارية .

وبالنسبة لوضع التطبيق المحاسبي في دولة الكويت فمن المنتظر في حالة قيام الجهات المعنية بالامر باتخاذ خطوات ايجابية في سبيل جعل البيانات المحاسبية التي توردها الشركات في قوائمها المالية أكثر مطابقة للواقع الاقتصادي ، ان يوصى بتطبيق

مثل هذا النموذج سواء كخطوة اولى لبيان اثر تقلبات مستويات الاسعار ، أو جزءا من أساس محاسبي يعكس ، الاثر على القوائم المالية من التغيرات في مستويات الاسعار العامة والخاصة معا . وفي هذه الحالة فانه لا شك من المفيد ان يتوافر قدر كاف من الدراسات والابحاث عن مدى تأثير القوائم المالية التقليدية بالتعديل في وحدات القياس النقدي الى وحدات ذات قوة شرائية جارية ، وذلك طبقا لواقع التطبيق المحاسبي الكويتي ، وطبقا لتقلبات مستويات الاسعار الحادثة في دولة الكويت . اذ ان هناك العديد من الدراسات التي أجريت في الدول الغربية (٢٠) عن أثر المحاسبة عن التغير في المستويات العامة في الاسعار ، ولا يوجد ما يقابلها بالتطبيق على البيانات الفعلية في الكويت . ولربما تكون هذه الحالة العملية موضع البحث هنا نواه لدراسات أكثر تفصيلا في هذا المجال ، وتتيح المجال لتوفير قدر كاف من الأدلة العملية تصلح كأساس لإصدار توصيات بخصوص تطوير التطبيق المحاسبي من جانب الجهات المعنية .

البيانات المستخدمة واجراءات تعديل البيانات التاريخية :

اختيرت القوائم المالية المنشورة عن شركة صناعة الكيماويات البترولية (شركة مساهمة كويتية) كحالة عملية لبيان اثر ادخال التغير في المستويات العامة للأسعار على البيانات المنشورة للشركات الكويتية ، وهي احدى الشركات الصناعية التي تأسست عام ١٩٦٣ ، كبيرة الحجم نسبيا (رأس المال المدفوع ٣٢ مليون دينار كويتي ، رقم الاعمال يتراوح بين ١٩ ، ٣٢ مليون دينار كويتي خلال الفترة موضع البحث) . وتمتلك حكومة الكويت ٩٥٪ من أسهمها ، والباقي مملوك لشركة البترول الوطنية . ويعكس إختيار هذه الشركة لما لقطاع البترول من أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الكويتي ، وفي نفس الوقت - الذي أجريت

فيه هذه الدراسة - فان هذا القطاع بصدد اخضاعه لبعض اجراءات اعادة التنظيم الاداري والمالي في الآونة الأخيرة . ولذا قد يكون من المفيد التعرف على آثار التضخم على أداء هذه الشركة ، وفعالية القرارات الاستثمارية والتمويلية التي تتخذها على ضوء ذلك .

وقد اقتصرنا في تطبيق تعديل الأساس التاريخي بالتغيرات في المستويات العامة للأسعار (سوف نشير اليه من الآن فصاعدا باسم الأساس المعدل) على أحدث ثلاثة تقارير مالية نشرتها الشركة ، وهي تغطي الفترة ما بين اول يناير ١٩٧٦ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ . وترجع مسببات اختيار تلك الفترة الى سببين رئيسيين : الأول هو عدم امكانية تطبيق النموذج المعدل على عدة سنوات مالية سبقت تلك الفترة نظرا لعدم توافر الأرقام القياسية التي تعكس التغير في المستويات العامة للأسعار ، اذ أن تاريخ تكوين الأرقام القياسية في الكويت يرجع الى عام ١٩٧٢ (عام الأساس = ١٠٠) فقط . ولا يمكننا الاعتماد على الأرقام القياسية المنشورة لتعديل اية بنود يرجع تاريخ حيازتها او نشأتها قبل عام ١٩٧٢ ، الا بطريقة التقدير (eg., extrapolation) بناء على الأرقام القياسية الفعلية للسنوات التي تلي عام ١٩٧٢ . وقد آثرنا هنا تضيق نطاق تقدير التغير في مستويات الاسعار قبل عام ١٩٧٢ الى أضيق نطاق ممكن . والسبب الثاني هو الرغبة في تقدير أثر التضخم باستخدام الأرقام القياسية لأحدث السنوات لكي تعكس التغير الحالي في مستويات الأسعار بالكويت (٢٢) .

أما فيما يتعلق باجراءات تعديل القوائم المالية المنشورة طبقا للتغير في المستويات العامة للأسعار ، فقد روعي في تطبيقها ان تتمشى على وجه العموم مع ما اوصت به المقترحات التي قدمتها المنظمات المهنية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية

وخاصة 7 PSSAP الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين
بانجلترا وويلز وكذلك Statement No. 33, APB Statement No. 3
الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة
الأميركية .

وحيث ان اعتمادنا الرئيسي في التوصل الى الأرقام المحاسبية
طبقا للأساس المعدل قد اعتمد على المعلومات المنشورة والواردة في
القوائم المالية للشركة ، فقد كان من الضروري اللجوء الى بعض
الطرائق التقريبية لتقدير اثر التضخم على البيانات المالية
التاريخية . والآتي شرح مختصر لبعض الاجراءات المطبقة
للتوصل الى هذه التقديرات فيما يتعلق ببعض البنود الرئيسية :

١ - تعديل الأصول الثابتة ورقم الاستهلاك :

تتبع الشركة طريقة القسط الثابت في احتساب استهلاك
الأصول الثابتة وقد تم تقدير متوسط تاريخ حيازة الأصول الثابتة
التي تحتفظ بها الشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ بقسمة مجمع
الاستهلاكات في ذلك التاريخ على رقم الاستهلاك للعام المنتهي في
نفس التاريخ وذلك يعطي تقديرا لمتوسط عمر الأصول حتى ذلك
التاريخ ، وبطرحه من ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ ينتج لنا التاريخ
التقديري لحيازة هذه الأصول (٢٣) . اما فيما يتعلق بالاضافات
الى الأصول الثابتة خلال الفترة من ١/١/١٩٧٥ حتى
١٩٧٨/١٢/٣١ (أول تاريخ للقوائم المالية المراد تعديلها) ، فقد
طبق بشأنها الرقم القياسي في منتصف الفترة التي تم فيها الشراء
الفعلي .

وبعد التوصل الى رقم التكلفة المعدلة في نهاية كل فترة من
الفترة التي شملتها الدراسة فان رقم الاستهلاك المعدل بالتغير
في المستويات العامة للأسعار يساوي = الاستهلاك التاريخي

الاجمالي الأصول الثابتة المعدلة في نهاية الفترة
للفترة ×
الاجمالي الأصول الثابتة بالقيمة التاريخية في نهاية الفترة

أما رقم مجمع الاستهلاك المعدل في تاريخ اعداد القوائم المالية فهو عبارة عن رقم مجمع الاستهلاك المعدل في بداية الفترة مضافا اليه الاستهلاك المعدل المتوصل اليه سابقا .

٢ - تعديل رقم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة :

تتبع الشركة طريقة المتوسط المرجح في احتساب تكلفة المخزون . ولاحتساب تكلفة المبيعات المعدلة (قبل الاستهلاك) فقد اتبع الاجراء التالي في كل فترة من الفترات الثلاثة موضع البحث : تم التوصل الى رقم مشتريات الفترة غير المعدل عن طريق طرح رقم الاستهلاك (التاريخي) الخاص بالفترة من تكلفة المبيعات الظاهرة في القوائم المنشورة ثم اضيف اليه التغير في المخزون أول وآخر الفترة (بالأساس التاريخي) . وتم تعديل رقم مشتريات الفترة بافتراض انها موزعة بالتساوي خلال الفترة ولذلك عدلت بالتغير في المستوى العام للأسعار من منتصف الفترة حتى آخرها . اما فيما يتعلق بتعديل رقم المخزون اول الفترة (عن الفترة الأولى ، أي في ١/١/١٩٧٦) فقد تم حساب متوسط العمر التقديري لهذا المخزون طبقا للاجراء الذي اقترحه (Davidson, Stickney and Weil 1976) والذي يأخذ في الحسبان تقدير معدل دوران المخزون ومعدل النمو في حجم المشتريات السنوية . (وقد احتسب متوسط هذا العمر بحوالي ٩١/٣ شهور قبل ١/١/١٩٧٦ وبالتالي فقد عدل مخزون اول الفترة الأولى عن ٢٢١/٣ شهر ، نظرا لأن الفترة الأولى امتدت الى ١٥ شهرا) . وقد احتسبت التكلفة المعدلة للمبيعات كالآتي :

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{تكلفة المبيعات} \\ \text{تكلفة المبيعات} + \text{مخزون آخر الفترة} \end{array} \right\} \times \left\{ \begin{array}{l} \text{مخزون اول الفترة المعدل} \\ \text{رقم المشتريات المعدل} \end{array} \right.$$

أما مخزون آخر الفترة المعدل فهو عبارة عن تكلفة المبيعات المعدلة مطروحة من إجمالي مخزون أول الفترة المعدل زائدا المشتريات المعدلة .

٣ - البنود الأخرى للمصروفات والإيرادات :
بالنسبة لجميع بنود إيرادات المبيعات والمصروفات والإيرادات الأخرى ، فقد افترض أنها موزعة بالتساوي خلال الفترة ولذلك تم تعديلها بالتغير في مستوى الأسعار منذ منتصف كل فترة حتى نهاية الفترة .

٤ - الأرباح أو الخسائر التضخمية لحيازة الأصول والخصوم النقدية :

Purchasing Power Gain or Loss on Net Monetary Items

الأصول النقدية هي تلك الحقوق التي تعكس قدرا من الوحدات النقدية ثابتا ومحددا بدون الرجوع الى الأسعار المستقبلية لسلع أو خدمات معينة . أما الخصوم النقدية فهي تلك التي تعبر عن التزامات بدفع قدر محدد وثابت من الوحدات النقدية بدون الرجوع الى الأسعار المستقبلية للسلع والخدمات . وفي حالة شركة صناعات الكيماويات البترولية فإن الأصول النقدية تتمثل في الاستثمارات في السندات بالإضافة الى جميع الأصول المتداولة ما عدا البضاعة (أوراق القبض والمدينون والودائع لدى البنوك والنقدية) . أما الخصوم النقدية فتتمثل في القرض طويل الأجل وكذلك جميع بنود الخصوم المتداولة (دائنون وفوائد مستحقة وتوزيعات ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة) .

ويتكون صافي الخسارة التضخمية نتيجة حيازة صافي الأصول النقدية من حاصل الجمع الجبري للبنود الثلاثة الآتية :

١ - خسائر حيازة الأصول المتداولة النقدية : وتم احتسابه كالآتي :

صافي الأصول المتداولة
 النقدية أول الفترة × (١ - $\frac{\text{الرقم القياسي للأسعار آخر الفترة}}{\text{الرقم القياسي للأسعار أول الفترة}}$)

+ التغير في صافي الأصول المتداولة $\frac{\text{الرقم القياسي للأسعار آخر الفترة}}{\text{الرقم القياسي للأسعار أول الفترة}}$ × (١ - $\frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في منتصف الفترة}}{\text{الرقم القياسي للأسعار أول الفترة}}$)

ويقصد بصافي الأصول المتداولة النقدية اجمالي الأصول المتداولة ناقصا المخزون ، مطروحا منها اجمالي الخصوم المتداولة .

ب - الخسائر التضخمية لحيازة الاستثمارات في الأوراق المالية : تتكون استثمارات الشركة بخلاف الأصول الثابتة السابق تعديلها والأصول المتداولة ، استثمارات في شركة زميلة واستثمارات في سندات . وقد اعتبر الاستثمار في السندات أصلا « نقديا » ينتج عنه خسائر تضخمية ، احتسبت على رصيد السندات في أول كل فترة وعن التغير في مستوى الأسعار طوال الفترة ، بالإضافة الى (الخسائر) على التغير في السندات (بالزيادة) خلال الفترة على أساس الرقم القياسي من منتصف الفترة حتى آخرها .

اما فيما يتعلق بالاستثمارات في شركة زميلة وهي تتمثل في الاستثمار في ٤٠٪ من رأس مال شركة البحر الأبيض المتوسط لصناعة الاسمدة (مشروع مشترك مع الجانب التركي) ، ونظرا لعدم توافر المعلومات الكافية عن البيانات المالية لهذه الشركة ، والأرقام القياسية للأسعار بما يمكن معه تقدير القيمة المعدلة لتكلفة هذه الاستثمارات وكذلك ارقام الربحية الناتجة عنها ، فقد اثرنا عدم اللجوء الى أية وسيلة تقريبية لتقدير القيمة المعدلة لهذه

الاستثمارات وترك قيمتها بدون تعديل في القوائم المالية المعدلة . ولا شك ان النتيجة النهائية للأرقام المعدلة للأصول سوف تتأثر (زيادة او نقصا) تبعا لما اذا كانت القيمة المعدلة لهذه الاستثمارات تزيد او تقل عن القيمة المالية للاستثمار الظاهر في القوائم المنشورة ، وكذا يراعى تفسير النتائج النهائية للنموذج المعدل طبقا لهذا التحفظ . (نسبة هذه الاستثمارات الواردة في القوائم المنشورة الى مجموع الأصول التاريخية تتراوح بين ٣,٩٪ ، ٤,٣٪) .

ج - الأرباح التضخمية نتيجة الاقتراض طويل الأجل : يعتبر القرض طويل الأجل أحد بنود الخصوم النقدية التي ينتج عنها «أرباح» نتيجة للالتزام بدفع قيمة القرض طويل الأجل بالوحدات النقدية الجارية والتي تقل قوتها الشرائية عن تلك الوحدات التي حصلت عليها المنشأة من تاريخ الاقتراض . وتحسب تلك «الأرباح» بمقدار التغير في القوة الشرائية لقيمة القرض في اول كل فترة عن الفترة بكاملها ، ثم (تخفيض) هذه الأرباح بما يعادل (النقص) الذي طرأ على قيمة القرض خلال الفترة (نتيجة السداد الجزئي للقرض) وذلك عن المدة من منتصف الفترة حتى آخرها . (سددت المنشأة حوالي ٧٥٪ من قيمة القرض الظاهر في ميزانية عام ١٩٧٥ وذلك خلال عام ١٩٧٧/٧٦) .

الأرقام القياسية المستخدمة في احتساب الأرقام المعدلة :

طبقا لتوصيات ICAEW, PSSAP No. 7 وكذلك
FASB Statement No. 33 فقد استخدمنا الأرقام القياسية
لنفقة المعيشة (سعر المستهلك) Consumer Price Index
الذي تصدره الادارة المركزية للإحصاء - وزارة
التخطيط (٢٤) كممثل للتغير في المستويات العامة للأسعار خلال
الفترة موضع البحث ، وكأساس لتعديل الوحدات النقدية

التاريخية الى وحدات ذات قوة شرائية جارية في تاريخ تصوير القوائم المالية . وتعتبر هذه الأرقام عن التغير الذي لحق الاسعار بالكويت في خلال كل شهر من الشهور وتنتشر ابتداء من يناير ١٩٧٢ . وقد تم تعديل بنود القوائم المالية التاريخية في كل فترة من الفترات الثلاثة الى القوة الشرائية الجارية معبرا عنها باستخدام الرقم القياسي لنفقة المعيشة في اخر شهر من شهور تلك الفترة (مارس ١٩٧٧ ، ديسمبر ١٩٧٧ ، ديسمبر ١٩٧٨) . وتم ذلك بضرب للفترات الثلاثة موضع البحث على التوالي) . و تم ذلك بضرب القيمة التاريخية لكل بند في الرقم القياسي لآخر شهر من شهور الفترة وبالقسمة على الرقم القياسي المناظر لتاريخ نشأة هذا البند ، طبقا لما سبق بيانه .

تحليل نتائج تطبيق نموذج التكلفة المعدلة بالتغيرات في المستويات العامة للاسعار ، مقارنة بالنموذج التقليدي :

يبين جدول رقم (٧) قائمة المركز المالي لشركة صناعة الكيماويات البترولية في نهاية كل من الفترات الثلاث موضع البحث طبقا لكل من الأساس التاريخي ، والأساس المعدل بالتغير في القوة الشرائية لوحدة النقد في تاريخ تصوير المركز المالي لكل فترة ، ويبين جدول رقم (٨) قائمة الأرباح والخسائر لكل فترة من تلك الفترات طبقا لكل من الأساس التاريخي والأساس المعدل . وقد تم تلخيص الآثار التي نتجت من التعديل على بنود قائمة المركز المالي وقائمة الربح في كل فترة ، وكذلك بعض المؤشرات المالية المحتسبة من البيانات التاريخية والبيانات المعدلة وذلك في جدول رقم (٩) ، والآتي مناقشة لآثار تطبيق النموذج المعدل على بعض البنود والنسب المالية ، مقارنة ببيانات النموذج التاريخي غير المعدل :

١ - الأثر على صافي الربح من العمليات نتيجة للتعديل :

Effect of Restatement for GPLA on Net Operating Income

يقصد بصافي الربح من العمليات المعدل صافي الربح المحتسب من مقارنة إيرادات الفترة بما يخصها من مصروفات ، معبرا عن المصروفات والإيرادات بوحدات نقدية ذات قوة شرائية مناظرة لتلك في الشهر الأخير من الفترة ، ولكن قبل إضافة صافي الأرباح أو الخسائر التضخمية نتيجة الاحتفاظ بصافي الأصول النقدية . وتبرز النتائج انه ترتب على تعديل الأساس التاريخي الى وحدات نقدية ذات قوة شرائية جارية بأسعار نهاية كل فترة ، انخفاض ملموس في رقم صافي الربح من العمليات المعدل مقارنة بصافي الربح التاريخي وتراوحت الأرباح المعدلة الى صافي الربح التاريخي ما بين ٤٥٪ ، ٦٣٪ خلال الفترات الثلاثة موضع البحث . وتحليل البنود التي أثرت على انخفاض صافي الربح من العمليات المعدل عن صافي الربح التاريخي يتضح ان اهم بندين هما رقم الاستهلاك ويليهِ تكلفة المبيعات (قبل الاستهلاك) . وهذه النتيجة ليست مستغربة من نتائج التعديل لشركة صناعية يحتل فيها بند الأصول الثابتة أهمية اكبر من الاستثمار في المخزون . وقد اتضح من تعديل رقم الاستهلاك المحتسب على التكلفة الأصلية للأصول الثابتة معبرا عنها بوحدات ذات قوة شرائية جارية ، ان رقم الاستهلاك التاريخي الظاهر في القوائم المالية التاريخية يمثل اقل من نصف رقم الاستهلاك المعدل في اية فترة من الفترات الثلاثة (نسبة الاستهلاك المعدل الى الاستهلاك التاريخي تراوحت بين ٢٠٤٪ ، ٢٢٩٪ خلال الفترات الثلاثة) . وقد ترتب على ذلك ان مقدار الزيادة المطلوبة في اعباء استهلاك الأصول الثابتة لاحتساب رقم صافي الربح المعدل احتلت نسبة تتراوح بين ٢٩٪ ، ٥١٪ من رقم صافي الربح التاريخي في كل فترة من الفترات الثلاثة ، اي بعبارة أخرى فان ما يقرب من نصف رقم صافي الربح التاريخي الذي تظهره الشركة في قوائمها

جدول رقم (٨)

شركة صناعة الكيماويات البترولية (شركة مساهمة كويتية)
بيان الأرباح والخسائر (بالآلاف الدينانير)

عن الفترة من ٧٨/١/١ حتى ٧٨/١٢/٣١	عن الفترة من ٧٧/٤/١ حتى ٧٧/١٢/٣١	عن الفترة من ٧٦/١/١ حتى ٧٧/٣/٣١
الاساس	الاساس	الاساس
المعدل	المعدل	المعدل
٣٣٢٠٤	١٩٣٧٨	٣٠١٣٢
١٦٨٠٤	١٠٥٦٧	١٨٤٦٦
٣١٩٥١	١٩٠٣١	٧٨٢٩٨
١٥٨٢١	٩٨٧٣	١٦١٠٩
٢٩٥١	٢٧٦٩	٤٩٩٦
١٩٧٧٢	١٦٤٧٩	٢١١٠٥
٧٣٤٢	٢٨٩٩	٧١٩٣
١١١١٧٩	٦٣٨٩	٥٥٧٤
٣٤٦٦	٢٠٣٢	٣٦٠
٧٧٧	٦٤٦	٢٨٣
٨٠٧	١٠٠١١	٧٨٠٦
١١٧٤٨	٦٥٨٧	١٣١٢٧

المبيعات :

- تكلفة المبيعات ومصاريف
التسويق : قبل الاستهلاك

- الاستهلاك والنقد
- تكلفة المبيعات بما فيها الاستهلاك
- اجمالي ارباح المبيعات
- إيرادات من فوائك
- إيرادات اخرى

المالية دوريا ظهر متضخما (بأكبر من قيمته Overstated) نتيجة لعدم الأخذ في الحسبان التغير في القوة الشرائية للوحدات النقدية المستثمرة في الأصول الثابتة .

اما فيما يتعلق ببند تكلفة المبيعات فيتضح ان الزيادة المطلوبة للمحاسبة عن تكلفة المبيعات المعدلة بالقياس الى تكلفة المبيعات التاريخية تتراوح نسبتها الى صافي الربح التاريخي بين ٨٪ ، ٢٣٪ تقريبا في كل فترة من الفترات الثلاثة أي ان رقم صافي الربح التاريخي الدوري يظهر متضخما بما يعادل هذه النسبة من قيمته نتيجة لعدم احتساب تكلفة المبيعات بوحدات ذات قوة شرائية جارية . ويرجع التعديل المطلوب لاحتساب تكلفة المبيعات بصفة اساسية الى تعديل رقم المخزون اول وآخر الفترة بوحدات لها نفس القوة الشرائية لآخر الفترة ، والتي تتوقف بدورها بصفة رئيسية على معدل دوران المخزون ومعدل التغير في الاسعار خلال فترة حياة المخزون .

٢ - الخسائر التضخمية نتيجة للاحتفاظ بصافي الأصول النقدية :

يعكس هذا الرقم محصلة السياسة الاستثمارية والتمويلية التي اتبعتها الشركة فيما يتعلق بحجم رأس المال العامل ومصادر الاموال من الاقتراض في اوقات التضخيم . وقد اظهرت نتائج تطبيق النموذج المعدل ان صافي خسائر الشركة من الاحتفاظ بصافي الأصول والخصوم النقدية قد تراوحت بين ٣,٣ مليون ، ٥,٢ مليون دينار في كل فترة من الفترات الثلاثة . وتبلغ نسبة هذه الخسائر الى رقم صافي الربح المحقق على الأساس التاريخي ما يتراوح بين ٢٨٪ ، ٥٢٪ تقريبا في كل فترة من الفترات موضع الدراسة . وتحليل مكونات ارقام خسائر الحياة هذه يتضح ان العامل الاساسي في ذلك يرجع الى سياسة الشركة فيما يتعلق

جدول رقم (٩)
ملخص للآثار الناتجة عن تعديل بنود القوائم المالية لشركة
صناعة الكيماويات البترولية ش. م. ك. للتغير في
المستويات العامة للأسعار

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٧/٧٦	الفترات
			(١) نسبة صافي الربح المعدل الى صافي الربح التاريخي
٠,٣٥٠	٠,١٦٤	٠,٠٦٣ =	
			(٢) نسبة صافي الربح من العمليات المعدل (قبل خسائر الحيازة) الى صافي الربح التاريخي
٠,٦٣٤	٠,٥٧١	٠,٤٥٣	
			(٣) نسبة التعديل في الاستهلاك الى صافي الربح التاريخي
٠,٣٨٩	٠,٣٩٠	٠,٥١٤	
			(٤) نسبة التعديل في تكلفة المبيعات الى صافي الربح التاريخي
٠,٠٧٥	٠,٠٨٦	٠,٢٣٤	
			(٥) نسبة خسائر حيازة صافي الاصول النقدية الى صافي الربح التاريخي
٠,٢٨٣ -	٠,٤٠٧ -	٠,٥١٦ -	
			(٦) نسبة الاستهلاك المعدل الى الاستهلاك التاريخي
٢,٢٩٣	٢,١٣٥	٢,٠٣٧	

(٧) نسبة اجمالي الاصول المعدلة الى اجمالي الاصول التاريخية

١,٢٥٣ ١,٢٧١ ١,٣٥٤

(٨) نسبة حقوق

المساهمين المعدلة الى

حقوق المساهمين التاريخية ١,٣٠٦ ١,٣٩٠ ١,٤٠٩

(٩) معدل العائد على اجمالي

الاصول التاريخية

٠,٠٩٥ ٠,٠٧٥ ٠,١٤٠

(١٠) معدل العائد على اجمالي

الاصول المعدلة

٠,٠٠٥ - ٠,٠١٠ ٠,٠٣٦

(١١) معدل العائد على حقوق

المساهمين التاريخية

٠,١٢٣ ٠,١١٠ ٠,١٦٦

(١٢) معدل العائد على حقوق

المساهمين المعدلة

٠,٠٠٦ - ٠,٠١٣ ٠,٠٤١

(١٣) الربح للسهم

الواحد (التاريخي)

٢,٥٢١ ٢,٠١٥ ٣,٢٨١

(١٤) الربح للسهم

الواحد (المعدل)

٠,١٥٩ - ٠,٣٣٠ ١,١٤٩

(١٥) نسبة الارباح الموزعة الى

صافي الربح التاريخي

٠,٣١٧ ٠,٩٩٥ ٠,٥٤٤

(١٦) نسبة الارباح الموزعة

الى صافي الربح من

العمليات المعدل

٠,٧٠١ * ٠,٨٥٩

نسبة الأرباح الموزعة الى			
صافي الربح النهائي المعدل			
نسبة التغير في الرقم			
القياسي لنفقات المعيشة			
خلال الفترة (%)			
٨,١٦	٦,١٤	٩,١٣	

(*) الأرباح الموزعة ليست مغطاة بالأرباح المحققة على الأساس المعدل .

بالاستثمار، في رأس المال العامل النقدي Monetary Working Capital (الأصول المتداولة ما عدا المخزون مطروحا منها الخصوم المتداولة) ، والذي تراوحت قيمته بين ٣٥ مليون ، ٥٤ مليون دينار تقريبا في كل فترة مقارنة بمجموع الاستثمارات على الأساسي التاريخي (مجموع الاصول التاريخية تراوحت بين ٩٣ مليون ، ١٠٨ مليون تقريبا خلال الفترة ، هذا بالإضافة الى استثمار الشركة في السندات (بند من بنود الأصول الثابتة النقدية) بما يعادل ٧,٧ مليون دينار تقريبا في كل فترة من الفترات الثلاثة . وقد ساعد من تخفيف حدة خسائر حيازة الاستثمارات في رأس المال المتداول النقدي وفي السندات ، بعض الأرباح التضخمية المحققة عن القرض طويل الأجل .

ويصرف النظر عن المسببات التي تختبئ وراء حرص الادارة في انتهاجها لسياسة الاحتفاظ بقدر كبير نسبيا من الاستثمارات «النقدية» في اوقات التضخم ، والذي قد يكون مرده الى تضيق فرص الاستثمار المتاحة حاليا في الاصول غير النقدية (توسعات في الاصول الثابتة مثلا) او طبيعة الطلب في سوق منتجات الشركة في السنوات الاخيرة ، الا ان من الخطورة عدم اظهار نتائج اتباع هذه السياسة بصورة واضحة لقارئ القوائم المالية . اذ ترتب على عدم احتساب صافي خسائر حيازة الاصول والخصوم النقدية في النموذج المحاسبي التاريخي ان رقم صافي الربح

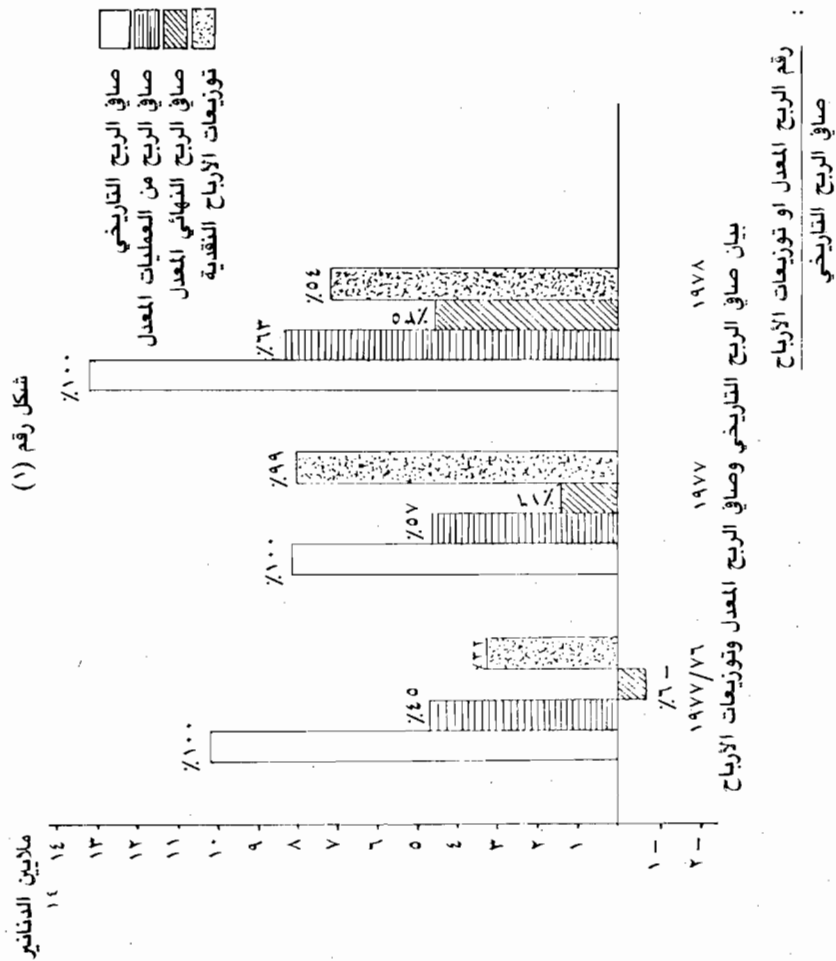
التاريخي يظهر متضخما بما يتراوح بين ٢٨٪ ، ٥٢٪ في كل فترة ، بالإضافة الى عدم القدرة على الفصل بين نتائج اعمال الشركة من عملياتها العادية والنتائج المترتبة على اثر التضخم على الاستثمارات ومصادر الاموال النقدية .

وباعتبار صافي خسائر حيازة الأصول والخصوم النقدية احد مكونات رقم الربح الدوري ، فان الفرق بين صافي الربح المعدل وصافي الربح التاريخي يزداد حدة ، اذ تبلغ نسبة صافي الربح النهائي المعدل الى صافي الربح التاريخي بما يتراوح بين ٦٪ ، ٣٥٪ (صافي الخسارة في الفترة الاولى طبقا للأساسي المعدل ٠,٦ مليون مقارنة برقم الأرباح على الأساسي التاريخي لنفس الفترة ١٠,١ مليون دينار) . ومثل هذه المعلومات المترتبة على تطبيق النموذج المعدل لا شك لها دلالتها في تقييم كفاءة ادارة الشركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات الجارية والاستثمار ، وكذلك في انتهاج سياسة توزيع الارباح الملائمة كما سيرد ذكره في الفقرة التالية .

٣ - دلالة الأساس المعدل فيما يتعلق بسياسة توزيع الارباح :

بلغت نسبة الارباح الموزعة نقدا الى صافي الربح التاريخي Dividened Payout Ratio في الفترات الثلاثة ٩٩,٥٪ ، ٥٤,٤٪ على التوالي . وباعادة احتساب هذه النسب طبقا لصافي الربح من العمليات المعدل نجد ان هذه النسب قد ارتفعت الى ٧٠,١٪ ، ٨٥,٩٪ في الفترة الاولى والثالثة ، بينما لا يكفي صافي الربح من العمليات المعدل في الفترة الثانية لتغطية الارباح النقدية الموزعة .

واذا اضيفت خسائر حيازة صافي الاصول النقدية الى صافي الربح من العمليات المعدل فان رقم صافي الربح (الخسارة) النهائي المعدل لا يكفي لتغطية الارباح الموزعة (جزئيا أو بالكامل) في اية فترة من الفترات الثلاثة ، انظر شكل رقم (١) .



ولذا فمن الواضح ان السياسة المتحفظة لتوزيع الارباح التي قد يبدو ان بعض الشركات تتبعها في فترات التضخم ، بانقاص معدل توزيعات الارباح النقدية (كنسبة من رقم صافي الربح التاريخي) قد لا تكون في حقيقة الامر سياسة متحفظة على الاطلاق . اذ من المحتمل ان تكون نسبة الأرباح الموزعة في الواقع اعلى من ذلك بكثير اذا ما احتسبت على رقم صافي الربح المعدل . وحيانا اخرى قد تزيد نسبة هذه الارباح الموزعة على ١٠٠٪ (الارباح الموزعة غير مغطاة UnCovered dividends) كما هو الحال بالنسبة لهذه الشركة في الفترات الثلاثة) . وفي الحالة الاخيرة فان توزيعات الارباح النقدية هو في حقيقتها انتقاص لما يلزم للمحافظة على القوة الشرائية لحقوق المساهمين وبالتالي تصفية جزئية للاستثمارات في الوحدة الاقتصادية (٢٥) .

٤ - دلالة بعض المؤشرات المالية التي يستخدمها المستثمر والادارة :

يعتمد المستثمر الخارجي عادة على بعض التحليلات المالية المستمدة من القوائم المالية المنشورة للوقوف على ربحية الاستثمار في الوحدة الاقتصادية ، والتنبؤ بحجم ودرجة المخاطرة المحيطة بعائد الاستثمار مستقبلا . ومن أهم هذه المؤشرات الربح للسهم الواحد Earnings Per Share ، ومعدل العائد على الاستثمار Return on Investment . وفيما يتعلق بالربح للسهم الواحد في هذه الشركة ، فقد ترتب على انخفاض صافي الربح المعدل عن صافي الربح التاريخي ، ان اظهر النموذج المعدل ربحا للسهم الواحد يقل عن ذلك المحتسب من البيانات التاريخية بنسبة ٨٤٪ في الفترة الثانية ، ٦٥٪ في الفترة الثالثة (بينما تظهر الفترة الاولى خسارة للسهم الواحد قدرها ١٥٩ ، ديناراً مقارنة بـ ٢٠٥٢١ دينار للسهم طبقا للبيانات التاريخية) .

اما فيما يتعلق بمعدل العائد على الاستثمار ، فان تعديل البيانات الى القوة الشرائية الجارية من شأنه ان يؤثر على كل من رقم الربح ورقم مجموع الأصول او مجموع حقوق المساهمين ، وبالتالي على احتساب معدل العائد وفيما يتعلق بمعدل العائد على مجموع الاصول Rate of Return on Total Assets (صافي الربح النهائي على مجموع الاصول اخر الفترة) ، فان النتائج تظهر فارقا كبيرا بين احتسابه طبقا للبيانات المعدلة مقارنة بالبيانات التاريخية ، اذ ان معدل العائد من بيانات معدلة لا يزيد عن ١٣,٥ ٪ ، ٢٥,٧ ٪ من معدل العائد من بيانات تاريخية في الفترتين الثانية والثالثة على التوالي (بينما يظهر معدلا سالبا للعائد في الفترة الاولى ١/٢ في الالف مقارنة بمعدل ٩١/٢ ٪ من البيانات التاريخية) . وكذلك فان مقارنة معدل العائد على حقوق المساهمين Return on Share holders Equity المحتسب من بيانات معدلة بذلك المحتسب من بيانات تاريخية يظهر نتائج مماثلة تقريبا لمعدل العائد على جميع الاصول . وهذا يعكس مدى الحاجة الى الحرص في تفسير معدلات الربحية المستخرجة من القوائم المالية التاريخية في ظل تقلبات مستويات الاسعار اذ ان من المحتمل ان يترتب على تعديل القوائم المالية للتغير في مستويات الاسعار ان تعطي مؤشرات لتقييم ربحية وكفاءة الاستثمار تختلف الى حد كبير (من حيث الحجم والاتجاه) عن تلك المستمدة من البيانات التاريخية (٢٦) .

باختصار فان من شأن تطبيق نموذج الأساس التاريخي المعدل بالتغير في المستويات العامة للأسعار على البيانات المالية المنشورة لشركة صناعة الكيماويات البترولية ان اظهر فروقا كبيرة نسبيا فيما يتعلق ببند الارباح والاستثمارات في الاصول الثابتة ، وكذلك على المؤشرات المالية المستمدة من القوائم المالية واقتصاديات سياسة توزيع الأرباح التي تنتهجها الشركة . فقد تبين ان صافي الارباح التي تظهر في القوائم المالية المنشورة

للشركة عن الفترات الثلاثة الماضية متضخمة الى حد كبير نتيجة للنقص في اعباء الاستهلاك وتقييم المخزون وكذلك فان من نتائج انتهاج سياسة استثمارية للاحتفاظ بقدر كبير نسبيا من الاصول المتداولة « النقدية » ان رقم صافي الربح المنشور لا يظهر مقدار صافي الخسارة نتيجة للاحتفاظ بهذه الاصول في وقت التضخم بينما نسبة هذه الخسائر قد تصل الى اكثر من ٥٠٪ من رقم صافي الربح المنشور في بعض الفترات . ولا شك ان مثل هذه النتائج لها انعكاسها على سياسة توزيع الارباح النقدية التي تنتهجها الشركة ، والتي يجب اعتبارها تصفية لاستثمارات الشركة نظرا لانها غير مغطاة بالارباح الدورية ، وكذلك قد يشكك الى حد كبير من دقة المؤشرات المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية المنشورة لهذه الشركة بغرض تقييم الربحية وكفاءة الادارة .

وقد يكون من المفيد هنا تذكرة القارئ بأن آثار التعديل لتغيرات القوة الشرائية العامة لوحدة النقد بالنسبة لباقي الشركات الكويتية (سواء في القطاع الصناعي او باقي القطاعات) ليس بالضرورة مشابهة لتلك المستنتجة من حالة شركة صناعة الكيماويات البترولية ، كما وانه ليس بالضرورة مشابهة لما ينتج في ظل معدلات مختلفة لتقلبات مستويات الأسعار . ومن ناحية اخرى فيجب ان يضاف الى ذلك ان تقييم النموذج المعدل تم على أساس مقارنته بالنموذج التقليدي لمعرفة الاثار المترتبة على التعديل ، فلسنا هنا بصدد تقويم افضلية احد النماذج المحاسبية على نموذج اخر . اذ ان مثل هذا التقويم يجب ان يستند اساسا الى تقويم رجة الفائدة النسبية لكل نموذج في تقديمه للمعلومات الملائمة لعمليات اتخاذ القرارات الخاصة بفئات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وذلك على ضوء نماذج القرارات الخاصة بهؤلاء المستخدمين (٢٧) .

خلاصة وتوصيات

حاولنا في الجزء الاول من هذا البحث ان نعرض بطريقة مختصرة الطرائق المحاسبية المختلفة المقترح استخدامها لاعداد القوائم المالية في ظل تقلبات مستويات الأسعار . وهذه الطرائق ترى - بصفة اجمالية - ان عدم اخذ الآثار المالية والاقتصادية المترتبة على تقلبات مستويات الأسعار يضعف الى حد كبير امكانية استخدام القوائم المالية وما تحتويه من بيانات لاستخراج مؤشرات مناسبة لقياس كفاءة الأداء للوحدات المحاسبية المختلفة . وبشكل عام فقد عرضنا للقارئ - باستخدام مثال بسيط - الجوانب الرئيسية لأربعة مداخل تتفاوت في مفهومها لأساس القياس ووحدة القياس في ظل تقلبات مستويات الأسعار .

وفي الجزء الثاني من هذا البحث استعرضنا بايجاز شديد الملامح الرئيسية لمشكلة التضخم في الاقتصاد الكويتي ، محاولين بذلك ابراز ابعاد المشكلة ، ومن ثم ايجاد المبررات العملية لأهمية اخذ الآثار المترتبة على التضخم في الحساب عند اعداد البيانات المالية . ولقد أبرزت الدراسة ان الاقتصاد الكويتي ، كغيره من اقتصاديات الدول النامية والدول الصناعية ، يعاني من مشكلة ارتفاع الاسعار سواء كان ذلك لمسببات اقتصادية خارجية او متغيرات اقتصادية داخلية ، وأن حجم مشكلة التضخم في الاقتصاد الكويتي لا يختلف كثيراً عن ذلك في الدول الأخرى .

واستعرض البحث في الجزء الثالث تطبيقاً تحليلياً لأحد النماذج المحاسبية المقترحة على القوائم المالية المنشورة لاحدى الشركات المساهمة الصناعية الكويتية وذلك بهدف تبني مدى كفاية درجة الاقصاح المتوافرة في البيانات المالية المنشورة وكذلك تكوين فكرة مبدئية عن الأثر المحتمل لتعديل الأرقام التاريخية بالتغير الذي يطرأ على الأسعار

والقوة الشرائية لوحدة النقد في الاقتصاد الكويتي في السنوات الأخيرة . ولقد اظهرت نتائج تحليل الحالة العملية ان ارقام صافي الربح والمصروفات والايرادات تأثرت الى حد كبير بعملية التعديل المستخدمة لأخذ آثار التضخم في الحسبان ، بالإضافة الى ان الأساس المعدل قد أظهر فروقا جوهرية في المؤشرات المالية الممكن استخراجها من القوائم المنشورة .

وبصفة عامة وباستعراض نتائج هذا البحث فانه تجدر الإشارة الى ان مشكلة التضخم وأثارها على البيانات المالية تبرر الى حد كبير مواصلة البحث والتحليل في هذا المجال بغية تحسين المحتوى الاقتصادي للبيانات المالية بما يساعد في ترشيد عمليات اتخاذ القرارات المناسبة على المستويات المختلفة . ولا يفوتنا ان نشير الى أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والجهات المعنية الأخرى عن طريق تبني البحوث المحاسبية في هذا المجال ، وغيره من المشاكل المحاسبية الأخرى ، حتى يمكن الوصول الى مجموعة من المبادئ والطرائق المحاسبية المناسبة . ولا شك ان ذلك له مردود هام في تحسين كفاءة الأداء المهني للمحاسبة كنظام للمعلومات .

الهوامش

(١) راجع مثلاً AICPA, APB Statement No. 4, 1970 , Grady, 1965
1965 لحصر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للأطار المحاسبي التقليدي

(٢) انظر على سبيل المثال (Baxter, 1975)

(٣) انظر (Gynther, 1970) (Rosenfield, 1972) لشرح
العلاقة بين تعديل وحدة القياس وتعديل اساس القياس .

(٤) راجع Edwards & Bell, 1961 Sprouse and Moonitz, 1962

Revsine, 1973 Gynther, 1966 Chambers, 1966

للمقترحات بصدد تعديل اساس القياس المحاسبي التقليدي . انظر أيضاً

(Sterling, 1975), (Revsine and Weygandt 1974), (Mathews,
1968) (Vancil, 1976)

لتقييم عام للبدائل المقترحة لادخال اثر تقلبات مستويات الاسعار على
البيانات المحاسبية التقليدية .

(٥) لشرح المقصود من تعديل وحدة القياس في المحاسبة التاريخية الى

وحدات ذات قوة شرائية جارية انظر مثلاً (Moonitz, 1970), (Mathews,
1965) (Ijiri, 1976), (Davidson and Weil, 1975)

(٦) انظر (Bradford, 1974) لشرح مفهوم ارباح او خسائر حياة
صافي الاصول النقدية .

(٧) راجع (Prakash and Sunder, 1979) لدى جدوى الفصل

بين صافي الربح الجاري من العمليات وارباح حياة الاصول غير النقدية .

(٨) انظر المراجع المذكورة من الحاشية رقم (٤) اعلاه .

- (٩) راجع (Gynther, 1967) لشرح المسببات السلوكية للمفاهيم المختلفة للمحافظة على رأس المال .
- (١٠) انظر في هذا الصدد (Revsine and Thies, 1977)
- (١١) يلاحظ هنا ان Gynther يأخذ في الحسبان فقط ارباح او خسائر حياة الأصول والخصوم المتداولة النقدية كجزء من الربح الدوري ، ولكن يستبعد الأرباح التضخمية نتيجة الاقتراض طويل الأجل .
- (١٢) بنك الكويت المركزي - التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٤ ، ص ١٤٥
- (١٣) بنك الكويت المركزي - التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٨ ص ٨٤ - ٨٩
- (١٤) لمزيد من التفاصيل انظر بنك الكويت المركزي - التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨
- (١٥) خيرات بيضاوي - التضخم وأثاره في العالم الثالث - معهد الانماء العربي - التقارير الاقتصادية ١٩٧٦ ص ٥٢ .
- (١٦) المرجع السابق ص ٦٧
- (١٧) لمزيد من التفاصيل انظر : Shuaib A. Shuaib - Accounting in Kuwait, Past, Present and Future, Journal of Accountancy, Statements in Quotes, NOV. 1978.
- (١٨) انظر مثلاً (Rosenfield, 1975) . معارضة لهذا النموذج المقترح في (Burton, 1975), (Sterling, 1975), (Gynther, 1974)
- (١٩) انظر (ICAEW, PSSAPNO. 7, 1974), (FASB Exposure Draft, 1974) (CICA Exposure Draft, 1975)
- (٢٠) راجع على سبيل المثال (Dockweilerr, 1969), (Rosenfield, 1969), (Hope, 1974), (Culter and Westwick, 1973), (Petersen, 1973), (Davidson and Weil, 1975), (Buckmaster and Brooks, 1974), (Parker, 1977), (Bassu and Hanna, 1976), (Flink, Birati and Unger, 1978)
- (٢١) قامت الشركة بتغيير موعد انتهاء السنة المالية الى ٣١ مارس ١٩٧٧ ، ثم تم تعديله مرة ثانية الى ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ .
- (٢٢) اختيرت هذه الشركة أيضا نظرا لتوافر رقم المبيعات وتكلفة المبيعات في القوائم المالية المنشورة في الفترات موضع البحث . وقد وجد ان

معظم التقارير المنشورة للشركات الصناعية الأخرى لا تفصح عن هذه الأرقام .

(٢٣) متوسط العمر التقديري للأصول الثابتة في ١٢/٣١/١٩٧٤ هو ٥ سنوات تقريبا . ونظرا لعدم توافر رقم قياسي للأسعار عن عام ١٩٦٩ (تاريخ الحياة المفترض) ، فقد قدرنا الرقم القياسي لذلك العام يساوي ٦٨ (منسوبا الى سنة الأساس ١٩٧٢ = ١٠٠) وذلك بناء على خط انحدار الأرقام القياسية من عام ١٩٧٢ حتى ١٩٧٩ .

(٢٤) راجع النشرة السنوية للأرقام القياسية للأسعار والتي تصدر عن وزارة التخطيط - الإدارة المركزية للإحصاء - دولة الكويت ١٩٧٢ - ١٩٧٨ .

(٢٥) الواقع انه لا يمكن اعتبار هذه الظاهرة وضعا خاصا بالنسبة لحالة الشركة موضع البحث . ادلة على هذه الظاهرة في الولايات المتحدة وكندا نجدها مثلا في :

(Sharwood, 1977), (Rappaport, 1979), (Business Week, October 15, 1979)

(٢٦) انظر دراسة للمؤلفين بهذا الصدد :

"The Accuracy of Inflation Adjusted Accounting Rates of Return" Forthcoming

(٢٧) راجع في هذا الصدد (Arnold and El Azma, 1978)

المراجع

أولا : باللغة الانجليزية

Reports and Professional Pronouncements

Accounting Principles Board, **Financial Statements Restated for General Price-Level Changes**, The American Institute of Certified Public Accountants, APB Statement No. 3, June 1969.

Accounting Principles Board, **Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements of Business Enterprises**, APB Statement No. 4 AICPA, October 1970.

Financial Accounting Standards Board, **Financial Reporting in Units of General Purchasing Power**, Exposure Draft, December 1974.

Financial Accounting Standards Boards, Statments of Financial Accounting Standards No. 33, **Financial Reporting and Changing Prices**, September 1979.

Accounting Standards Committee, Provisional Statment of Standard Accounting Practice No. 7, **Accounting for Changes in the Purchasing Power of Money**, London 1974.

Report of the inflation Accounting Committee, (Sandilands Report), HMSO, London, 1975.

Accounting Standards Committee, **Inflation Accounting, An Interim Recommendation**, The Institute of Chartered Accountants in England and Wales, London, 1977, (The Hyde Guildelines).

Accounting Standards Committee, Proposed Statement of Standard Accounting Practice: Current Cost Accounting, Exposure Draft No. 24, ICAEW, April 1979.

The Accounting Research Committee, **Accounting for Changes in the General Purchasing Power of Money**, The Canadian Institute of Chartered Accountants, July 1975.

Accounting for Inflation and other Changes in Price Level, The Accounting Practices Committee of the National Council of Chartered Accountants in South Africa, May 1975.

The Institute of Chartered Accountants in Australia & Australian Society of Accountants, Statement of Provisional Accounting Standards: **Current Cost Accounting**, October 1976.

The Report of the Committee of Inquiry into Inflation Accounting (The Richardson Report), New Zealand Government Printer: Wellington, 1976.

Books and Articles

Arnold, John and Mohamed El-Azma, **A Study of the Relative Usefulness of Six Accounting Measures of Income**, Research Committee Occasional Paper No. 13, the Institute of Chartered Accountants in England and Wales London, 1978.

Basu, S. and J.R. Hanna, **Inflation Accounting: Alternatives, Implementation Issues and some Empirical Evidence**, Society of Industrial Accountants of Canada, 1976.

Basu, S. and J.R. Hanna, "Accounting for changes in the General Purchasing Power of Money: The Impact on Financial Statement of Canadian Corporations for the period 1967-74", **Cost and Management**, January - February 1976, PP. 4-16.

Baxter, William, **Accounting Values and Inflation**, McGraw-Hill, 1975.

Bradford, W. "Price - Level Restated Accounting and the Measurement of Inflation Gains and Losses", **Accounting Review**, April 1974, PP. 296-305.

Buckmaster, Dales and L. Brooks, "The Effects of Price-Level Changes on operating Income", **The CPA Journal**, January 1974, PP. 49-53.

Burton, John, "Financial Reporting in an Age of Inflation", **Journal of Accountancy**, February 1975.

Chambers, R.J., **Accounting, Evaluation, and Economic Behavior**, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J. , 1966.

Cutler, R. and C. Westwick, "The Impact of Inflation Accounting on the Stock Market", **Accountancy (U.K.)**, March 1973.

Davidson, S. and R. Weil, "Inflation Accounting; What will General Price-Level Adjusted Income Statements Show?", **Financial Analysts Journal**, January - February, 1975, PP. 27-31 and 70-81.

Davidson, S. Clyde Stickney and R. Weil, **Inflation Accounting**, A Guide for the Accountant and the Financial Analyst, McGraw-Hill, 1976.

Davidson, S., D. Skelton and R. Weil, "Financial Reporting and Changing Prices - Estimated Results of Applying the FASB Proposal", **Financial Analysts Journal**, May- June, 1979, PP. 41-54.

Dockweiler, The Practicability of Developing Multiple Financial Statments: A Case Study, **Accounting Review**, October 1969, PP. 729-42.

Edwards, E.O. and P. Bell, **The Theory and Measurement of Business Income**, University of California Press, 1961.

Edwards, E.O., "The State of Current Value Accounting", **Accounting Review**, April 1975, PP. 235-245.

Flink, S., A. Birati and M. Unger, "The Impact of Inflation on the Profits of Listed Firms in Israel," **Accounting and Business Research**, Autumn 1978, PP. 253-257.

Gradey, P., Inventory of Generally Accepted Accounting Principles for Business Enterprises, Accounting Research Study No. 7, AICPA, 1965.

Gynther, R.S., **Accounting for Price-Level Changes: Theory and Procedures**, Pergamon Press, London, 1966.

Gynther, R.S., "Accounting Concepts and Behavioral Hypotheses", **Accounting Review**, October 1970, PP. 712-730.

Gynther, R.S., "Why Use General Purchasing Power?" **Accounting and Business Research**, Spring 1974.

Hendrisken, Eldon, **Price-Level Adjustments of Financial Statements - An Evaluation and Case study of Two Public Utility Firms**, Washington State University, 1961.

Hope, Anthony, **Accounting For Price Changes - A Practical Survey of Six Methods**, Research Committee Occasional Paper No. 4, ICAEW, 1974.

Ijiri, Yuji, "The Price-Level Restatement and Its Dual Interpretation", **Accounting Review**, April 1976, PP. 227-243.

Jones, R.C., **Price level Changes and Financial Statements - Case Studies of Four Companies**, American Accounting Association, 1955.

Mason, Perry, **Price-Level Changes and Financial Statements - Basic Concepts and Methods**, American Accounting Association, 1971.

Mathews, R., "Price-Level Changes and Useless Information", **Journal of Accounting Research**, Spring 1965, PP. 133-155.

Mathews, R.I. "Income, Price Chnges and the Valuation Controversy in Accounting, **Accounting Review**, July 1968, PP. 509-516.

Moonitz, M., "Price-Level Accounting and Scales of Measurement," **Accounting Review**, July 1970, PP. 465-475.

Parker, James, "Impact of Price-Level Accounting", **Accounting Review**, January 1977, PP. 69-96.

Petersen R.J., "Interindustry Estimation of General Price-Level Impact on Financial Information," **Accounting Review**, January 1973, PP. 34-42.

Prakash, Prem and Shyam Sunder, "The Case Against Separation of Current Operation Profit and Holding Gain", **Accounting Review**, January 1979, PP. 1-22.

Rappaport, A., "Measuring Company Growth Capacity during Inflation", **Harvard Business Review**, January - February 1979, PP. 91-100.

Revsine, L., **Replacement Cost Accounting**, Prentice-Hall, 1973.

Revsine, L. and J. Weygandt, "Accounting for Inflation: The Controversy," **Journal of Accountancy**, October 1974, PP. 72,78.

Revsine, L. and James Thies, "Price Level Adjusted Replacement Cost Data," **Journal of Accountancy**, October 1974, PP. 72-78.

Revsine, L. and James Thies, "Price Level Adjusted Replacement Cost Data," **Journal of Accountancy**, May 1977, PP. 71-75.

Rosen, L.S., **Current Value Accounting and Price Level Restatements**, The Canadian Institute of Chartered Accountants, Toronto, 1972.

Rosenfield, Paul, "Accounting for Inflation - A Field Test," **Journal of Accountancy**, June 1969, PP. 45-50.

Rosenfield, Paul, "The Confusion Between General Price-Level Restatement and Current Value Accounting," **Journal of Accountancy**, October 1972, PP. 63-68.

Rosenfield, Paul, GPP Accounting - Relevance and Interpretability," **Journal of Accountancy**, August, 1975, PP. 52-59.

Sharwood, G.R., "Liquidity, Inflation and Vanishing Corporate Profits," **Cost and Management**, March - April 1977, PP. 6-17.

Sprouse, H. and M. Moonitz, **A Tentative set of Broad Accounting Principles for Business Enterprises**, Accounting Research Study No. 3, AICPA, 1962.

Sterling, Robert, "Relevant Financial Reporting in an Age of Price Chnges," **Journal of Accountancy**, February 1975, PP. 42-50.

Sweeny, H.W., **Stabilized Accounting**, Harper & Brothers, 1936.

Vancil, Richard K., "Inflation Accounting - The Great Controversy," **Harvard Business Review**, March-April, 1976, PP. 58-67.

ثانيا : باللغة العربية

- بنك الكويت المركزي - التقارير الاقتصادية
خيرات بيضاوي - التضخم وآثاره في العالم الثالث - معهد الانماء
العربي - طرابلس - التقارير الاقتصادية - ٦ - ١٩٧٦
غادل عبد المهدي - التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي - معهد
الانماء العربي ١٩٧٨
سعيد عبود السامرائي - اقتصاديات الاقطار العربية - الطبعة
الاولى ١٩٧٨ / ١٩٧٩
وزارة التخطيط - الادارة المركزية للاحصاء - نشرات الارقام
القياسية للأسعار .

المحتويات

٥	 مقدمة
٢٥	 ملامح مشكلة التضخم في الاقتصاد الكويتي
٢٩	 الاسعار ومستوياتها وتغيراتها في الاقتصاد الكويتي
٣٢	 الارقام القياسية للاسعار في الكويت
٣٥	 السياسة المالية والتضخم
٣٧	 التضخم والشركات المساهمة الكويتية
	دراسة حالة عملية لأثر التضخم على البيانات المالية
٣٩	 المنشورة لاحدى الشركات المساهمة الكويتية
٦٣	 خلاصة وتوصيات
٦٥	 الهوامش
٦٨	 المراجع:
٦٨	 باللغة الانجليزية
٧٢	 باللغة العربية
٩	 المحتوى